الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم : التاريخ

مذكرة بعنوان:

السياسة النفطية في الجزائر

1971-1986م

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطلبة:

✓ بوديسة العيد

✓ قرح محمـــد

✓ لدغم بلقاسم

إشراف:

أ.د ثامر محمد عبد الرؤوف

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
أ محمد حركات	أستاذ مساعد أ	رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
أ.د محمد عبد الرؤوف ثامر	أستاذ تعليم عالي	مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
د نور الدين ممي	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

الموسم الجامعي: 2024-2025م

بسم الله الرحمن الرحيم

"دعاء"

سبحانك اللهم لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم
اللهم آت نفوسنا تقواها وزكها أنت خير من زكاها، أنت وليّها
ومولاها، اللهم إنا نعوذ بك من علم لا ينفع، وقلب لا يخشع
ونفس لا تشبع، ودعوة لا يستجاب لها.
اللهم إنا نعوذ بك من شر ما نعلم وشر ما لم نعلم، اللهم إنا نعوذ
بك من زوال نعمتك، وتحول عافيتك، وفجاءة نقمتك، وجميع
سخطك.
اللهم إنا نسألك الفوز عند اللقاء والصبر عند القضاء
ومنازل الشهادة وعيش السعداء،
والنصر على الأعداء ومرافقة الأنبياء.

الشكر والتقدير

الحمد لله والشكر لله عزوجل أولا وأخيرا الذي وفقنا بعونه تعالى لإنجاز هذا العمل

ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله، فنحن من هنا نتقدم بأسمى عبارات التقدير والاحترام إلى

أستاذنا الدكتور ثامر محمد عبد الرؤوف لقبوله الاشراف على هذه المذكرة، وعلى كل ما

قدمه لنا من توجيهات واراء قيمة.

وكذلك شكر خاص لكل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم هذا العمل .

كما نتقدم بالشكر والتقدير إلى الأساتذة:

أ د/لزهر بديدة ، د/حناي محمد ، د/بالعجال أحمد ، د/ عمان سعيدة

د/ فرحات الكاملة ، د/شافو رضوان ، د/حميداتو ميلود ، أ د/بن موسى موسى

ولكل الأساتذة على ما بذلوه من جهد في سبيل تكويننا.

كما لا ننسى عمال المكتبات الاتية:

- مكتبة العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة الوادي.

- مكتبة العلوم الاقتصادية بجامعة الوادي.

- مكتبة البلدية بالرباح.

ولكل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة.

"الإهداء"

نهدي عملنا وثمرة جهدنا إلى كل أساتذتنا في الجامعة، وإلى كل من جمعتنا بهم دروب العلم والمعرفة، وقاعات الدراسة ومدرجاتها، وإلى كل طالب علم...

بوديسة العيد ، قرح محمد، لدغم بلقاسم

قائمة المختصرات

الرمز	المعنى
ط	الطبعة
ج	الجزء
مج	مجلد
ع	عدد
ص	صفحة

مقدمة

شكلت السياسة النفطية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1971-1986م محورا استراتيجيا بالغ الأهمية في صياغة التوجهات الاقتصادية الجديدة والسيادية للدولة الجزائرية ، وذلك في سياق ما بعد الاستقلال، حيث سعت الحكومة إلى بسط سيطرتها على مواردها الطبيعية، خاصة المحروقات التي كانت تعد العمود الفقري للاقتصاد الوطني، ففي ظل التغيرات الجيوسياسية العالمية، وكذا التحولات في سوق النفط العالمي، اتخذت الجزائر قرارات حاسمة تجاه النفط، ووجهت الاقتصاد نحو نمط جديد يعتمد على التخطيط المركزي واستغلال الريع النفطي لدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية

جاءت حركة تأميم المحروقات في 24 فبراير 1971 كقرار لوضع حد للهيمنة الأجنبية على الثروات الباطنية الجزائرية، ومنح الدولة سيطرة شبه كاملة على عمليات الاستكشاف، الإنتاج، والتصدير، وقد تزامن هذا القرار مع صعود منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك كقوة تفاوضية مؤثرة، مما سمح للجزائر بأن تلعب دورا فاعلا في تسعير النفط وتوجيه سوق الطاقة العالمية، خاصة بعد الطفرة الأولى عام 1973م، غير أن هذه الفترة اتسمت أيضا بتحديات معقدة، منها التقلبات الحادة في أسعار النفط، والتبعية المتزايدة للإيرادات النفطية، مما جعل الاقتصاد الجزائري هشا أمام الصدمات النفطية الخارجية، وقد بلغ هذا التحدي ذروته مع أزمة 1986م، عندما انهارت أسعار النفط بشكل مفاجئ، متسببة في أزمة مالية خانقة كشفت عن هشاشة النموذج التنموي القائم على الريع، وأبرزت الحاجة إلى إعادة تقييم السياسات الاقتصادية والنفطية على حد سواء.

وعليه من خلال هذا المنطلق فإن دراسة وفهم السياسة النفطية الجزائرية بين 1971م و1986م يعد ضروريا لتحليل مسار الاقتصاد الكلي في الجزائر، حيث شكلت هذه المرحلة الخلفية الأساسية للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفتها البلاد فيما بعد وجاء عنوان مذكرتنا السياسة النفطية في الجزائر 1971-1986م .

1. أهمية الموضوع

تكتسي دراسة السياسة النفطية في الجزائر 1971-1986م أهمية بالغة على المستويين الأكاديمي والاقتصادي، نظرا لكون هذه المرحلة شكلت منعطفا حاسما في تاريخ الدولة الجزائرية غداة الاستقلال ففيها تم اختيار قرارات كبرى مثل تأميم المحروقات،

والتي أرست دعائم السيادة الوطنية على الثروات الطبيعية، ووضعت النفط في قلب الإستراتيجية التنموية للبلاد.

2. أسباب ودوافع اختيار الموضوع

إن اختيار موضوع السياسة النفطية في الجزائر 1971-1986م،يعود لعدة أسباب منها: ميولنا الشخصي لدراسة مثل هذه المواضيع خاصة المتعلقة بالفترة المعاصرة والخاصة بتاريخ الجزائر، خاصة وأنه ذو أهمية إستراتيجية لما له من أثر بالغ على مسار الاقتصاد الوطني ، وكذا امتلاكنا لأفكار مسبقة حول الموضوع كونه مقياس من مقاييس تخصصنا .

3. الإشكالية

ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية: كيفت ساهمت السياسة النفطية في الجزائر بين عامي 1971 و1986م في تحقيق التنمية الإقتصادية والسيادة الوطنية؟ وما هي التحديات التي واجهتها على الصعيدين الداخلي والدولي؟

وقد اندرجت ضمن هذه الإشكالية تساؤلات جزئية وهي:

- ما هي مبررات التأمين وما تأثيره على الإقتصاد الوطني ؟ .
- كيف أثرت تقلبات أسعار النفط والأزمات الدولية على السياسة النفطية الجزائرية خلال هذه الفترة ؟
- ما هي التحديات التي واجهتها السياسة النفطية الجزائرية خاصة مع أزمة 1986؟

4. المنهج المتبع

وللإجابة على هذه التساؤلات وأخرى اعتمدنا على منهج ملائم لهذه الدراسة، والذي مكننا من تسليط الضوء على أهم المحطات المرتبطة بتاريخ هذه الحقبة وما يتبعها من وقائع وأحداث هو المنهج التاريخي التحليلي.

5. مصادر و مراجع الدراسة

وللإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع إستعملنا مجموعة من المصادر والمراجع كل حسب تخصصها وتنوعها، وذلك لإثراء الموضوع والخوض في ثناياه أكثر، منها دراسات سابقة :

– بوعبدلي ياسين، **البدائل التنموية في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات – الطاقات المتجددة بديلا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2017–2018م، حيث أفادتنا في تحليل ودراسة الفصل الأول من الموضوع.

– قويدري قوشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2008–2009م، حيث أفادتنا في تحليل ودراسة الفصل الأول من الموضوع.

– مانع سها، **أثر تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، شعبة علوم تسيير، تخصص إدارة مصرفية، جامعة الجزائر3، 2018–2019م، حيث أفادتنا في تحليل ودراسة الفصل الثاني من الموضوع.

أما المراجع الأخرى فكان أهمها :

– روبير ميرل، مذكرات أحمد بن بلة، تر: عفيف لخضر، ط3، منشورات الآداب، بيروت، 1981م، وكذلك سعد بن البشير العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد 1932–1978م، ط1، قصر الكتاب، البليدة، 1997م، اعتمدنا عليهما في شرح الشخصيات .

– عصام بن الشيخ، قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971م دراسة للسياق والمضامين والدلالات، وفاق السياسة والقانون،ع6 جانفي، 2012م.

6. الخطة المعتمدة

لمعالجة الموضوع تم وضع خطة متكونة من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، حيث جاء **الفصل الأول** بعنوان **السياق التاريخي والسياسي للسياسة النفطية الجزائرية**، وقسم هذا الفصل إلى عنصرين ، حيث عنون العنصر الأول بـ **لمحة تاريخية عن قطاع البترول في الجزائر**، ثانيا جاء بعنوان **الإصلاحات والتوجهات الاقتصادية 1971–1980م** .

– أما **الفصل الثاني** الموسوم **بـانعكاسات السياسة النفطية على الإقتصاد الجزائري**، إذ قسم هو الآخر إلى عنصرين، أولا عنون بـ **الطفرة النفطية 1973–1980م**، أما ثانيا فجاء بعنوان **الأزمة النفطية وانعكاساتها 1980–1986م**.

– أما **الفصل الثالث** والأخير جاء بعنوان **السياسة النفطية بين الاستمرارية والتحديات**، وقد قسم إلى عنصرين، جاء أولا بعنوان **التوجهات الجديدة بعد أزمة 1986م**، أما ثانيا فعنون بـ **تقييم السياسة النفطية من الفترة 1971–1986م**، وانهينا العمل بخاتمة حوصلة لما تم دراسته في هذه المذكرة .

7. الصعوبات

ومن الصعوبات التي صادفت البحث:

– تكرار المعلومات في العديد من المصادر خاصة فيما يتعلق بتأميم المحروقات، مما أدى إلى صعوبة الربط بين الأفكار من أجل تنويع القائمة البيبلوغرافية.

– قلة الدراسات التي تتناول تأثير السياسة النفطية على الاقتصاد الكلي.

– بعد الموضوع عن تخصصنا المدروس وهو أقرب الى الاقتصاد منه الى التاريخ .

تم بعون الله إنجاز هذا العمل المتواضع الذي نأمل أن يكون قد ساهم ولو بالقليل في إثراء الرصيد المعرفي والتاريخي للسياسة النفطية في الجزائر 1971–1986م، كما نأمل أن يكون مرجعا لمن يريد الغوص في تاريخ الجزائر المعاصر.

الفصل الأول

السياق التاريخي والسياسي للسياسة النفطية الجزائرية

أولا: لمحة تاريخية عن قطاع البترول في الجزائر

ثانيا: الإصلاحات والتوجهات الاقتصادية 1971-1980م

شهد الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال 1962م تدهورا واضحا وشاملا في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، فقد كانت تعاني من مشاكل عدة ورثتها عن الحقبة الاستعمارية، حيث كان الاقتصاد يفتقر إلى رأس مال وطني خاص إلى جانب نقص الكفاءة والخبرة في شتى فروع الاقتصاد، باستثناء الزراعة التقليدية والتجارة، وبعض الصناعات الحرفية، أما القطاع الصناعي ظل تابعا فكان لا يزال تحت سيطرة شركات أجنبية خاصة الفرنسية، لاسيما في مجال المحروقات لأن هذا القطاع كان لا يزال تابع للسيطرة الفرنسية بحكم شروط اتفاقية ايفيان عقب الاستقلال، وعليه حاولت السلطات الجزائرية أن تنهض بهذا الجانب الاقتصادي من الدولة، لأنه السبيل الوحيد لتحسين قطاعات ومستويات التنمية الاقتصادية الجزائري، فكانت السبيل الوحيد لإيجاد حل لهذه المشكلة تأميم المحروقات بموجب قرار 24 فبراير 1971م، وهذا ما سنتاوله في هذا الفصل .

أولا: لمحة تاريخية عن قطاع البترول في الجزائر

عرف القطاع البترولي في الجزائر اهتماما كبيرا من طرف الباحثين، لأنه ورقة رابحة لإقتصاديات الدول المنتجة، لذلك نجد الاستعمار الفرنسي يولي أهمية كبيرة بهذا القطاع الذي كان يستغل النفط استغلالا مفرطا مع بدايات اكتشافه، وربطه بلإقتصاد الفرنسي من خلال اتفاقية ايفيان[1]، وهذا ما سنحاول دراسته في هذا العنصر.

1. اكتشاف البترول في الجزائر

عرف الإنسان النفط أو البترول منذ آلاف السنين، حيث كان الأقدمون يقومون بجمع النفط المتسرب من المنافذ والشقوق الأرضية، وذكرت التوراة النبي نوح عليه السلام استخدامه القار لطلاء وسد الشقوق في سفينته، كما استخدمت أم النبي موسى عليه السلام القار في طلاء الصندوق الذي وضعت فيه النبي موسى عليه السلام قبل إلقاءه

[1]– زمال وهيبة، **أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي) – دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017–2018م، ص129.

في اليم، كما استخدم النفط عبر فترات زمنية تاريخية مختلفة في العديد من الأغراض والوسائل من بينها التدفئة والإضاءة وأغراض البناء وتحنيط الموتى وطلاء التوابيت وطلاء أرضية السفن وسد شقوق المعابد وعلاج لدهن الجروح لاحتوائه على الكبريت الفعال في القضاء على كتيريا، وعلى الرغم من قدم استخدام النفط في عدة دول من العالم إلا أن اكتشاف مكامن النفط لم يحدث إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ففي 1830م تدفق النفط أثناء استخدام الملح في الولايات المتحدة الأمريكية، واكتشف مكمن النفط في روسيا سنة 1856م، وفي رومانيا سنة 1858م[1].

تعتبر الصحراء الجزائرية ثرية بالثروات المعدنية، ولهذا تكتسي أهمية كبيرة حيث تتربع على مساحة قدرها 20.1 مليون كلم^2، أي بنسبة تقدر بنحو 85% من المساحة الإجمالية للجزائر، وبدأ أولى محاولات البحث والتنقيب عن النفط في الجزائر سنة 1913م في الجهة الغربية لولاية غليزان، حيث ظلت الشركات الفرنسية تتابع مسحها الجيولوجي أثناء الحرب العالمية الأولى بكل من ولاية قسنطينة، العلمة، سيدي عيش وغيرها من المناطق الجزائرية إلا أن هذه المحاولات لم تسفر عن أي اكتشافات نفطية، وقبل الحرب العالمية الثانية أدت عمليات البحث والتنقيب إلى اكتشاف الكثير من الثروات المعدنية والفحم والحديد والنحاس والرصاص والقصدير بالإضافة إلى احتمالات لوجود اليورانيوم، ففي سنة 1949م عثرت الشركة الأهلية الفرنسية للبحث عن المواد النفطية على حقل صغير بوادي قطريني في الجنوب الشرقي من البلاد[2]، ويعود اكتشاف البترول بالجزائر إلى سنة 1956م عندما بلغ مسامع الإدارة الاستعمارية أن شخصا في الصحراء حفر بئرا، وصعد منه مادة ورائحة كريهة مختلفة اللون، فقامت السلطات الفرنسية بإحاطة مكان البئر بسياج، وهذه الرواية أعطتها أصل لأكبر ثروة تزخر بها الجزائر بصفة عامة وحاسي مسعود بصفة خاصة[3]، غير أن سنة 1956م كانت نقطة تحول في تاريخ

---

[1]– أمينة مخلفي، **مدخل الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)**، محاضرات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013–2014م، ص09.

[2]– فاتح حركاتي، " **دور قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر**"، مج32،ع2، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 2018م، ص425.

[3]– بن سماعين حياة، زايدي حسيبة، "**مكانة الصناعة البترولية وقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**"، مج01،ع09، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، ص104.

استكشاف المحروقات في الجزائر، وذلك باكتشاف حقل حاسي مسعود النفطي بمساحة 2500 كلم^2 مشكلا أحد الحقول العملاقة في العالم، وحقل حاسي الرمل الغازي بمساحة 2100 كلم^2، وفي عام 1958م تم تحميل أول شحنة انطلاقا من ميناء بوجيه (بجاية) باتجاه لافيرا بمدينة مارسيليا الفرنسية[1] .

2. تأسيس الشركة الوطنية سونطراك

بعد حصول الجزائر على استقلالها السياسي بتاريخ 1962/07/5م، كانت أغلب القطاعات الاقتصادية الجزائرية خاضعة لاتفاقية إيفيان 1962م من بينها قطاع المحروقات، لقد تضمنت هذه الاتفاقية مجموعة من الإجراءات والتي تحد من سيادة الجزائر على ثرواتها الباطنية كالحد من قدرة الدولة على تعديل سعر الضريبة سواء تعلق الأمر بمعدل الضريبة أو بالعناصر المستعملة لتقدير حساب مبلغ الصادرات، إضافة إلى أن مراقبة المواد البترولية الجزائرية كانت تتم من قبل الشركة التقنية لاستغلال باطن الصحراء، والتي كانت تبث في المسائل المتعلقة بتحديد سعر الضريبة، وألزمتها السلطات الفرنسية بضمان جميع الحقوق البترولية التي منحتها فرنسا للشركات الفرنسية والأجنبية بموجب تطبيق قانون البترول الصحراوي قبل الاستقلال[2] .

يبدو تاريخيا أن الدول المستقلة حديثا كانت ضعيفة جدا نظرا لكونها استقلت حديثا من قيود الاستعمار الأوروبي بشتى أنواعه وطرقه على اختلافها، ونتيجة لذلك الضعف سيطرت فرنسا على حوالي ثلثي إنتاج النفط الجزائري لتمتلك لوحدها نسبة 71.99% من حجم الإنتاج و 17.86% للشركات الأجنبية ليبقى للجزائر نسبة بين 10 و15% من حجم الإنتاج، وأمام هذا الوضع اتجهت الجزائر صوب قطاع المحروقات الذي بدأت أهميته تتضح في الاقتصاد الوطني، ومع احتكار الشركات البترولية لمجمل الأنشطة البترولية، قررت الجزائر إنشاء شركة وطنية تتولى كسر الاحتكارات الأجنبية، فقامت بتأسيس الشركة الوطنية سونطراك بتاريخ 1964/12/31م، وكان من مهامها ما يلي:

---

[1]– فاتح حركاتي، المرجع السابق، ص425.

[2]– بوعبدلي ياسين، **البدائل التنموية في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات – الطاقات المتجددة بديلا–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2017–2018م، ص62.

- استعادة السيطرة على الثروة البترولية وبصفة تدريجية .
- القيام بجميع أنشطة التنقيب الإنتاج والنقل وتسويق المحروقات[1] .

كما سعى الرئيس الراحل الهواري بومدين[2] إلى إكمال جهود الرئيس أحمد بن بلة[3] في إرساء دعائم الصناعة البترولية في الجزائر، اعتمادا على يد عاملة جزائرية مؤهلة، صناعة بترولية تكون على إطلاع تام بمقدرات النفط والاحتياطات التي تتوفر عليها الجزائر، تمهيدا لجهود بداية الاستكشاف والاستغلال والإنتاج الجزائري للنفط، ما يعني أن التحضير لفرض السيادة الوطنية على النفط[4] الجزائري قد بدأت بالفعل، فكانت أولى اعتماداته على شركة سونطراك التي تأسست سنة 1963/12/31م، وكانت بذلك الأداة الرئيسية لمعركة تأميم النفط، إذ حصلت شركة سونطراك على أول اكتشاف نفطي لها

---

[1]- قويدري قوشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2008-2009م، ص39.

[2]- **الرئيس الهواري بومدين**: ولد الرئيس الراحل هواري بومدين 23 أوت 1932م بدوار بني عدي مقابل جبل هوارة ببلدية حساينية الواقعة غرب مدينة قالمة، شارك بومدين وعمره 13 سنة في مظاهرات سطيف وقالمة 08 ماي 1945م، وحكم الجزائر من 19 جوان 1965 إلى 19 جوان 1978م. **أنظر**: سعد بن البشير العمامرة، **هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978م**، ط1، قصر الكتاب، البليدة، 1997م، ص15.

[3]- **أحمد بن بلة**: هناك تضارب في تاريخ ميلاد الرئيس أحمد بن بلة هناك من قال ولد 1918/12/25م، وهناك من قال 1916/12/25م، وقد أكد ابن بلة أنه ولد بمدينة مغنية بتلمسان، والده يمتهن الفلاحة، ويذكر ابن بلة أن أخوه توفي في الخدمة العسكرية 1940م، التحق أحمد بن بلة بالخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي سنة 1937م وتم التحاقه بفيلق المشاة بمرسيليا، وتم تسريحه من الخدمة العسكرية سنة 1940م، وتم انتخابه رئيسا للحكومة الجزائرية سنة 28 و29 سبتمبر 1962م. **أنظر**: روبير ميرل، **مذكرات أحمد بن بلة**، تر: عفيف لخضر، ط3، منشورات الآداب، بيروت، 1981م، (بتصرف)، ص31.

[4]- **النفط**: في الأصل كلمة لاتينية PETROLEUM تتكون من مقطعين PETR وتعني صخر والثانية OLEUM وتعني الزيت وبذلك فإن كلمة PETROLEUM تعني زيت الصخر. **أنظر**: راشد البراوي، **حرب البترول في الشرق الأوسط**، ط4، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1953، ص09؛ ويعرف أيضا على أنه مادة بسيطة مكونة كيميائيا من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون ومركب، من حيث اختلاف خصائصه ومشتقاته، وهو سائل ذهني له رائحة خاصة تميزه وتختلف ألوانه بين الأسود والأخضر، كما تختلف جودته تبعا لكثافة النوعية . **أنظر**: نبيل بوفليح، **دور صناديق الثورة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، الواقع مع الإشارة لحالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011م، ص61.

سنة 1966م في حقل بمنطقة واد نومر ولاية غرداية، وكان معدل إنتاجها 20 متر مكعب في الساعة، وكانت أول فرصة حقيقية لاكتشاف قدرات الشركة على الاستكشاف والتنقيب والاستغلال، وبعدها بعام واحد شهدت المنطقة العربية حرب حزيران 1967م، وكانت فرصة لإعلان الجزائر تضامنها التام مع الدول العربية الشقيقة، ضد إسرائيل حلفائها من الدول الأوروبية وفي مقدمتها فرنسا، ووضعت الحكومة الجزائرية الشركات الأمريكية والفرنسية تحت الرقابة المؤقتة، ورفعت بعد شهور قليلة، لكنها مكنت من تقدير احتياطات النفط الجزائري[1] .

3. دور شركة سونطراك في تطوير القطاع

من أجل تنفيذ سياستها البترولية والعمل على إنشاء وتطوير وتقوية قطاع وطني للمحروقات، أنشئت الشركة الوطنية الجزائرية لنقل وتسويق المحروقات (بموجب المرسوم رقم 63- 491)، والتي كان غرضها الأساسي القيام بعمليات نقل وتسويق النفط والغاز، مع إمكانية توسيع مكانتها في التنقيب والإنتاج، لأن هذه النشاطات بقيت خلال 1964م الميدان الخاص بالشركات الأجنبية، حيث كانت حصة الحكومة الجزائرية آنذاك بمساهمة 40.5% في الشركة الوطنية للبحث واستغلال البترول في الجزائر (SN Repal)، ومع الاتفاق البترولي لشهر جويلية 1965م استطاعت شركة سونطراك أن تصبح الشريك الجزائري في الجمعية التعاونية (Ascop)، وبموجب المرسوم رقم 66-292 الصادر بتاريخ 1966/09/22م اتسع نطاق عملها ليشمل كافة مراحل صناعة المحروقات، من خلال تعديل القانون الأساسي لها وتغيير اسمها الذي اصبح الشركة الوطنية للبحث، إنتاج نقل وتسويق المحروقات، مع ارتفاع رأس مالها من 40 مليون دينار إلى 400 مليون دينار والمتكون أساسا من دفعات نقدية وقيمة أسهمت الحكومة الجزائرية في الشركة (SN Repal) و(Camel) ومصفاة الجزائر، ونتيجة لتصميم الجزائر على استرجاع ثرواتها من المحروقات بأسرع وقت ممكن، وتوفير الشروط الملائمة لهذه الشركة الوطنية في أن تقوم بدورها القيادي في عملية التصنيع وتنمية الاقتصاد الوطني، فقد استطاعت خلال سبع سنوات فقط أن تطور نشاطها تدريجيا ليشمل كافة مراحل صناعة

[1]- عصام بن الشيخ، " **قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971م دراسة للسياق والمضامين والدلالات**"، مجلة وفاق السياسة والقانون،ع6 جانفي، 2012م، ص191-192 .

النفط والغاز في الجزائر، وذلك عبر مجموعة مراحل متميزة وخطوات متصاعدة وإنجازات متلاحقة[1]، في السنوات القادمة 1969-1970-1971 من خلال نشاطها التالي:

- ضمان وجود فعال لشركة سونطراك في جميع مراحل الصناعة البترولية، ومرافقة الشركات الفرنسية في كافة عمليات نقل النفط وتكرير النفط في المعامل الجزائرية، مما يمهد لمراقبة جزائرية لإنتاج الشركات الفرنسية، وفرض عقد شراكة إستراتيجية مع الشركات الفرنسية، واقتسام التسيير والمراقبة بين الجزائريين والفرنسيين بالمثل .

- تدريب العمالة الجزائرية وزيادة خبرة شركة سونطراك في مجال النفط والغاز، وإعطاء الأولوية لتوفير احتياجات السوق الوطنية المحلية من البتروكيماويات، واستغلال نشاط شركة سونطراك في تنمية الاقتصاد الوطني بشكل استراتيجي أفضى إلى تعظيم الصناعة الوطنية للنفط والغاز، خصوصا وأن الجزائر تعتبر بالأساس بلدا غازيا، حسب الخطط الدولية للطاقة .

- تطوير صناعة التعدين بالجزائر تمهيدا لدعم الصناعة البترولية، التي تعتمد بشكل كبير على مجالي الحديد والصلب، ونقل تكنولوجيا التصنيع وتدريب العمال والاستفادة منها في دعم الصناعة البترولية، وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس بومدين قد اعتمد شكل رئيسي في هذه الخطة على نظرة الصناعات المصنعة التي أشار له بها المستشار الاقتصادي جيرارد ديبرنيس، وكانت بمثابة تدري للعمالة الجزائرية، إذ نتج عنها تقوية الإتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA أكثر وأكثر[2] .

ومن بين أهم المشاريع التي أنجزتها شركة سونطراك ما يلي:

- خط أنابيب البترول الخام الذي يمتد من مصدره إلى سكيكدة .
- مصفاة لاستخلاص غاز البترول في حاسي مسعود .
- مد أنابيب عبر البحر الأبيض المتوسط لنقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا الغربية .

---

[1]- حاج قويدر عبد الهادي، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009م- دراسة تحليلية-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2011-2012م، ص35-36.

[2]- عصام بن الشيخ، المرجع السابق، ص191.

ناهيك على أن شركة سونطراك تسعى ضمن إستراتجيتها إلى فرض نفسها على المستوى العالمي، وضمن المجموعة التي تتحكم في دواليب قطاع البترول، ولقد تمكنت من ذلك نظرا لما يمثله هذا القطاع من أهمية إستراتيجية في التجارة الدولية وفي الاقتصاد العالمي[1] .

ثانيا: الإصلاحات والتوجهات الاقتصادية 1971-1980م

قامت الجزائر بعدة إصلاحات وتوجهات اقتصادية سنة 1971-1980 من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال ما يلي:

1. تأميم المحروقات 1971م وأسباب تأميمها

أ. تأميم المحروقات 1971م

بدأت المفاوضات الجزائرية الفرنسية حول نظام الامتيازات النفطية بالجزائر في نوفمبر 1969م، ومثل الجزائر فيها وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة، وعن الجانب الفرنسي وزير الصناعة كزافييه أورتولي، وكان التفواض مركزا على اقتسام الامتيازات الممنوحة للشركات الفرنسية، لكن المفاوضات المكوكية التي قام الوزير عبد العزيز بوتفليقة وصلت بحلول نوفمبر 1970م، إلى أفق مسدود (بعد مرور عام كامل)، ما دعا الرئيس الهواري بومدين إلى إيقاف القنوات الدبلوماسية للتفاوض بإعلانه إنهاء تكليف وزارة الخارجية الجزائرية عن متابعة المفاوضات، وإحالة الملف على وزارة الطاقة والمناجم، وتحميلها مسؤوليات تسيير قطاع النفط الجزائري وتولي العمليات النفطية في البلاد[2].

ناهيك على أن هذا القرار جاء لاستكمال مسار طويل من المفاوضات التي تم الشروع فيها سنة 1967م من أجل استرجاع الثروات الوطنية، لاسيما من خلال استرجاع فوائد الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات مثل: (بريتيش بيتروليوم) و (إيسو) و (شال)،

[1]- قويدري قوشيح بوجمعة، المرجع السابق، ص39.

[2]- عصام بن الشيخ، المرجع السابق، ص193.

وانطلقت المفاوضات الأولى سنة 1969م حول مراجعة السعر الجبائي المعتمد والذي كان يقدر بـ 2.08 دولار[1] .

في 24 فبراير 1971، تم الإعلان عن تأميم[2] المحروقات من طرف الرئيس الجزائري الراحل هواري ومدين، الذي صرح قائلا: " ابتداء من اليوم، يجب أن نأخذ 51% من الشركات البترولية الفرنسية"، وبالتالي حولت ممتلكات الشركات الفرنسية والأجنبية لصالح الشركة الوطنية سونطراك، وابتداء من هذا التاريخ وضمن إطار المخطط الرباعي الأول 1970-1974م أصبح لسونطراك الحق في:

- 30% من الإنتاج وأكثر من 50% من التكرير .
- 100% من الصناعة البترو كيماوية، ومجموع التوزيع .
- تأميم حقول الغاز .
- تأميم النقل البري لجميع الأنابيب الموجودة على التراب الوطني .

كما قدمت الجزائر مقابل هذه القرارات الضمانات التالية:

- تمويل السوق الفرنسي بالبترول الجزائري مضمونا بسعر السوق .
- تقديم تعويضات الشركات الأجنبية نقدا باستثناء شركة " جيتي" فيدفع لها التعويض بالنفط الخام، ومن تم ارتبطت التنمية الاقتصادية في الجزائر بالقطاع النفطي ومداخيله منذ السبعينات، فتكثف إنتاج المحروقات، وأقيمت لذلك استثمارات ضخمة، فإذا كان المخطط الثلاثي 1967-1969م، قد وجه ما يقارب 2.3 مليار دولار للإنتاج البترولي بنسبة وصلت إلى 45% من المبالغ المخططة للاستثمار الوطني، فإن المخطط الرباعي 1970- 1973م، قد رفع من الحصة المخصصة للقطاع إلى 9 مليار دولار بنسبة فاقت 49% من إجمالي الاستثمارات، ولقد ساهمت هذه الاستثمارات في زيادة الإنتاج الجزائري من المحروقات [3] .

---

[1]- عجة الجيلالي، **الكامل في القانون الجزائري للاستثمار الأنشطة العادية وقطاع المحروقات**، دار صادر للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ت.ن)، ص207.

[2]- **تأميم:** هو نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للخواص إلى ملكية الدولة، إما ملكية تامة أو بأغلبية أسهمها أو احتكار الدولة لبعض الأنشطة الاقتصادية، دون السماح لأطراف أخرى سواء محلية أو دولية بالعمل فيها. **أنظر:** قويدري قويشح بوجمعة، المرجع السابق، ص39.

[3]- زمال وهيبة، المرجع السابق ص132-133.

ب. مبررات تأميم المحروقات

هناك عدة أسباب دفعت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال إلى تأميم المحروقات وضمها إلى القطاع العام لعل أهمها:

– ترك الاستعمار الخزينة الجزائرية خالية، وهذا بعد أن سحب كل ودائعه وأمواله التي كانت موجودة بالبنوك .

– تحطيم معظم الجرارات والآلات الزراعية، الأمر الذي ألحق أضرار جسيمة بالزراعة، وهذا لإبقاء الجزائر تابعة زراعيا إلى فرنسا .

– ورثت الجزائر وضعا اقتصاديا مترديا، وهذا بسبب رحيل الإطارات الفرنسية حوالي 5000 إطار سام، 35000 إطار محكم .

– تخريب هياكل البلاد، وترك 900.000 هكتار من أحسن الأراضي الفلاحية بالبلاد من طرف المعمرين، مع معظم الوحدات الصناعية التحولية في حالة شغور .

– تفريغ الإدارة من الموظفين الفرنسيين ومن الوثائق الضرورية لشل العمل الإداري بالبلاد .

– الإزدواجية الاقتصادية على مستوى القطاعات، بمعنى وجود قطاعات تحت الأجانب (فلاحة، صناعة، خدمات)، متطورة تتميز بكل عناصر التقدم من يد عاملة مؤهلة وتكنولوجيا عالية، ومناطق نشاط مختارة بعناية فائقة، وبالمقابل قطاعات تقليدية يمتلكها الجزائريون[1] .

– الصفة المميزة للبترول الذي أصبح محرك النشاط الصناعي الدولي .

– المدى الواسع الذي بلغته سيطرة الشركات العالمية من الاحتكار لجميع مراحل صناعة البترول .

– تحقيق المساواة الاجتماعية بإعادة توزيع العائدات المتأتية من النفط، وهو أكبر مصدر مالي يحقق هذه الغاية مقارنة من النشاطات الاقتصادية الأخرى .

– الرغبة في زيادة الادخار ومن ثم الاستثمار، مما سهل على الحكومة زيادة مواردها المالية وزيادة معدلات الادخار عن طريق التدخل في توجيه ورفع الأسعار.

[1]– ساعد محمد، **محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2017–2018م، ص16 .

– تحكم الدولة في قطاع البترول يسهل لها التوسع في الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات التي تخدم الاقتصاد الوطني، وصناعة النفط بالخصوص مصدر التمويل الأساسي .

رغم أن عائدات النفط غير مستقرة دوما بسبب تذبذب أسعار هذه المادة في الاسواق العالمية، ولكون الدول المنتجة والمصدرة لن يكون بمقدورها التحكم في هذه الأسعار لوحدها، كما أن توجيه الاستثمار قد تعوقه عدة مشكلات وعلى رأسها تلك المتعلقة بالتكنولوجيا كون الدول النامية، ومن بينها الجزائر لا تملك مقومات تكنولوجية عالية، لذلك تضطر للجوء للشركات الأجنبية متعددة الجنسية للحصول على ذلك ولتكون طرفا أساسيا فاعلا في ميدان الاستكشاف والتنقيب والتكرير[1] .

– إنشاء وتطوير وتقوية صناعة بترولية وطنية تغطي كافة مجالات النشاط البترولي وجميع قطاعاته .

– توثيق الروابط وخلق عناصر التلاحم بين صناعة البترول والغاز وسائر الصناعات والنشاطات المكملة لها والمتفرعة عنها عن طريق دمج هذا القطاع النفطي ضمن الاقتصاد الوطني وتوفير الشروط اللازمة لجعل صناعة البترول والغاز دعامة من دعائم خطط التنمية .

– قيام شركة نفطية وطنية بدور منفذ الأعمال في كافة المراحل التي تسبق وتلي مرحلة الإنتاج .

– مضاعفة الاحتياطي في ميدان البترولية عن طريق زيادة وتوسيع نطاق عمليات التنقيب وعمليات تطوير الحقول المكتشفة مع المحافظة عليها .

– تأميم احتياجات الطاقة للسوق المحلية بأفضل الشروط الممكنة من حيث الكلفة والأمان، ومع مراعاة العوامل الاقتصادية والتجارية إلى أقصى الحدود[2] .

---

[1]– فاتح حركاتي، المرجع السابق، ص429.

[2]– طروبيا ندير، **دراسة تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري (1971–2006م)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الإدماج الجهوي، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2009–2010م، ص125 .

في نظرنا نرى أن قرار تأميم المحروقات 1971م كان خطوة هامة استراتيجية لتحقيق السيادة الوطنية الكاملة على الموارد الطبيعية، هذه السيادة سمحت للحكومة بزيادة عائداتها النفطية واستثمارها في البنية التحتية من تعليم وصناعة ... كما مكنها من التحكم في قرارات مصير اقتصادها، وهو امتداد للاستقلال السياسي، كما مكن هذا القرار من التوزيع العادل للثروة بين أبناء الشعب، هذا القرار مكن الجزائر من لعب دور ريادي في منظمة أوبك كدولة منتجة للنفط، لكن رغم هذه المكاسب إلا أنها واجهت تحديات تمثلت في تطوير الخبرات المحلية واستثمارات إضافية في مجال الاستخراج والتكرير .

2. تأثير التأميم على الاقتصاد الوطني

كان لقرار تأميم المحروقات الذي أعلنه الرئيس الراحل هواري بومدين في خطابه التاريخي الذي ألقاه في 24 فبراير 1971م تأثير وطني وعالمي، وكانت له كذلك انعكاسات حاسمة على مستقبل سوق النفط، إذ أن هذا التأميم كان خطوة أساسية وأولية لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة مكنها من بسط سيادتها على كامل الثروات المتواجدة بباطن أرضها، كما أن عملية التأميم مكنت الجزائر من امتلاك 51 بالمئة من رأس مال الشركات الفرنسية التي لم تعد تمتلك إلا 49 بالمئة، كما تم تحديد السعر الجبائي الجديد من خلال مرسوم وقعه الرئيس بومدين بتاريخ 13 أفريل 1971م، حيث يقدر بـ 3.60 دولار للبرميل .

وأكد وزير الطاقة آنذاك السيد (يوسف يوسفي) أن تأميم المحروقات في الجزائر هو بالتأكيد حدث وطني، لكن انعكاساته الدولية، كان لها أيضا أثر عميق على الصناعة العالمية والتجارة الدولية للمحروقات، تطلبت من الجانب الجزائري التمسك بالحقوق المشروعة بالتصرف في الثروات الطبيعية، وعلى رأسها المحروقات، بما يتطابق مع مبادئ وقيم الثورة التحريرية فلم يكن ممكننا التوقف عند استرجاع السيادة السياسية كاملة دون استكمال استرجاع السيادة على الثروات الاقتصادية[1] .

تميزت مرحلة التنمية في الجزائر من سنة 1971-1979م بعزيمة وإرادة قوية من قبل السلطات الجزائرية آنذاك للقضاء على كل أشكال التبعية (الاقتصادية، الاجتماعية،

[1]- هيشور أحمد، **قانون المحروقات في الجزائر (بين هاجس السيادة وجلب الاستثمار)**، مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير، قانون الأعمال، جامعة سعيدة، 2012م، ص14.

الثقافية)، وهذا بعد تحقيق الاستقلال السياسي، ومن هذا المنطلق طبقت الجزائر تصورا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية قائم على التوجهات الاشتراكية، خاصة التأميم المحروقات، وذلك من أجل خلق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع الجزائري (تعليم مجاني للجميع، صحة مجانية للجميع، سكنات اجتماعية لمستحقيها)، وإنهاء مشكل الصناعات المصنعة .

- انخفاض في معدلات البطالة التي بلغت 18% سنة 1980م .
- نسبة الاستثمار بلغت 47.5%.
- مستوى الاستهلاك بلغ 45%.
- صادرات المحروقات بلغت ذروتها في هذه الفترة 41.70% .
- إعادة التوازن الاقتصادي والتوازن الخارجي، وتخفيض الديون الخارجية وتدعيم التكامل الاقتصادي .
- إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني من أجل تحسين المؤهلات الاقتصادية عن طريق التخطيط، ووضع الوسائل المادية والبشرية الفعالة تحت تصرفه .
- مصنعان لتكرير النفط بسكيكدة وأرزيو .
- إنشاء شركات وطنية متعددة وصلت إلى 49 شركة وطنية في الميدان الصناعي و19 شركة للخدمات و8 تنظيمات بنكية ومالية، أما بالنسبة للاستثمارات فقد ارتفعت نسبتها من 49.4 مليار دينار من سنة 1967 إلى 53.7 مليار دينار سنة 1979م .
- خلق فرص التعاون الاقتصادي المشترك مع العالم الخارجي .
- وجود شركات عملاقة تهتم بالصناعات الأساسية كسونطراك، الشركة الوطنية للحديد والصلب السوناكوم، شركة الصناعات الميكانيكية، السونيلاك للأجهزة والإلكترونية، السوناريم، شركة البحث في المناجم .
- مركب الحديد والصلب بالحجار في عنابة لمعالجة معدن الحديد الآتي من ونزة .
- مصنع تمييع الغاز الطبيعي بسكيكدة بطاقة معالجة قدرت بـ 3.5 ملايير متر مكعب[1].

[1]- ساعد محمد، مرجع سابق، ص27

لقد اديرت تجربة التأميم الجزائرية بذكاء دبلوماسي، فكان حليفها النجاح وكسبت أبعاد وطنية ودولية، دفعت العديد من الدول إلى إعلان سياسات حمائية لثرواتها الوطنية، كما أن سعر النفط ارتفع إلى حوالي 40 دولار، وانعكاسات ذلك من تأثيرات عميقة على العلاقات الاقتصادية الدولية، لقد مَثَّلت التأميمات آلية من آليات تحقيق الاستقلال الاقتصادي، ووسيلة من وسائل إنجاح المشاريع التنموية على مختلف المستويات، والنهوض بالقاعدة الاقتصادية للبلاد، واسترجاع الثروات الوطنية، التي كانت مهدورة ومستغلة من أكبر الشركات الاحتكارية الدولية، إن استرجاع هذه الثروات وبسط السيادة عليها، يساهم في تحقيق السيادة الوطنية بمظاهرها المتمثلة في الاستقلال الاقتصادي، وبالتالي تدعيم حق الشعوب في تقرير مصيرها ضد كل أشكال الاستدمار المختلفة[1] .

إن إقدام الجزائر على سياسة التأميمات، كان بادرة خير على الاقتصاد الوطني، حيث أصبح من حق الجزائر التحكم في ثرواتها الطبيعية، والتصرف فيها وفق القرارات الأممية المقننة، لهذا الحق السياسي طبقا لمبدأ (حق الشعوب في التصرف في مواردها)، إن هذه الخطوة الجزائرية تُعد الركن الأساسي لتحقيق الاستقلال الاقتصادي، وتشكل عنصرا جديدا في تدعيم حق الشعوب في تقرير مصيرها ضد أشكال الاستعمار الجديد، وأن عملية التأميم في نهاية المطاف شرطا جوهريا للتنمية الاقتصادية[2].

لقد سمحت التأميمات للجزائر وبفضل شركة سونطراك أن تسيطر على 4 مليار طن من الاحتياطات النفطية، المقدرة بـ 5 مبار طن حينها، وعلى 4000 مليار من احتياطي الغاز الطبيعي، وعلى ثمانية أنابيب نقل، والتي بلغ طولها 3.500 كلم، وتحولت نسبة سونطراك في الإنتاج من 30 % إلى 77%، هذا القرار المهم فرض على الإطارات الجزائرية تحمل مسؤولياتهم، ورفع التحديات، ما جعل العديد منهم اليوم مطلبا

[1]– العربي العربي، **أهمية النفط والغاز في العلاقات الجزائرية الأوروبية 1956–2013م**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 03، 1435–1436هـ/2014–2015م، ص102.

[2]– عبد القادر كاشير، **نحو تنظيم اقتصادي دولي جديد من منظور الدول النامية**، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م، ص93 .

من قبل شركات نفطية عالمية كبرى، كما منح شركة سونطراك الخبرة والقوة للاستثمار في مناطق عديدة وبعيدة كليبيا وكوريا الجنوبية وغيرهم[1] .

خلاصة الفصل

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل حول " **السياق التاريخي والسياسي للسياسة النفطية الجزائرية**"، يتضح لنا أن الوضع الداخلي السياسي والاقتصادي والاجتماعي وحتى الثقافي في الجزائر، غداة الاستقلال 1962م كان وضعا مزريا ومتدهورا في جميع القطاعات، نتيجة لما تركته فرنسا بعد خروجها من الجزائر، أين حاولت نهب كل ثروات وخيرات البلاد، وخاصة الاقتصادية منها لأنها تشكل العمود الفقري للوطن، وعليه قررت السلطات الجزائرية آنذاك النهوض بالاقتصاد الوطني وكانت أول خطواتها أو نظراتها نحو مواجهة إصلاح السياسة النفطية وفصلها تماما عن قرارات اتفاقية إيفيان بتأميم المحروقات والسيطرة على كل ما هو ملك للجزائر، للنهوض بالدولة الجزائرية اقتصاديا .

[1]– العربي العربي، المرجع السابق، ص108.

الفصل الثاني

انعكاسات السياسة النفطية على الاقتصاد الجزائري

أولا: الطفرة النفطية 1973-1980م

ثانيا: الأزمة النفطية و انعكاساتها 1980-1986م

تعد السياسة النفطية أحد المحاور الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على أداء الاقتصاد الجزائري، باعتباره اقتصادا ريعيا يعتمد بشكل كبير على صادرات المحروقات خاصة النفط والغاز، وقد شكلت العائدات النفطية على مدار العقود الماضية المصدر الرئيسي لتمويل الميزانية العامة وتمويل مشاريع التنمية، ما جعل الجزائر عرضة للتقلبات الدورية في أسعار النفط العالمية، هذا الاعتماد المكثف على قطاع واحد جعل من الاقتصاد هشا أمام الأزمات الطاقوية والضغوطات الخارجية، خصوصا في ظل غياب تنويع اقتصادي فعال .

ولعل أبرز الانعكاسات التي شهدها الاقتصاد الجزائري جراء تقلبات السياسة النفطية تذبذب معدلات النمو وتفاقم العجز في الميزانية، وتراجه احتياطي الصرف في فترات انخفاض الأسعار، فعلى سبيل المثال، بعد أزمة النفط سنة 1986م، واجهت الجزائر أزمة اقتصادية خانقة أدت إلى إعادة النظر في السياسة النفطية لضمان استقرار اقتصادي .

أولا: الطفرة النفطية 1973-1980م

شهدت السوق النفطية عدة تطورات واتجاهات جديدة مرتبطة بتقلبات أسعار النفط، أي زيادات في أسعار النفط، منذ بداية السبعينات من القرن الماضي إلى يومنا هذا، والتي شكلت المصدر الرئيسي لاختلال أسعار البترول العالمي بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة[1]، وهذا ما أثر على التنمية الاقتصادية للدول، ومنها الجزائر .

1. ارتفاع أسعار النفط وتأثيره على التنمية

أ. أسباب تقلبات أسعار البترول

ارتفعت أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة لتقترب من 100 دولار، قبل أن تهبط إلى ما دون 9 دولار من غير أن يلوح في الأفق استقرار ولو بشكل نسبي للأسعار، ومن أسباب هذه التقلبات ما يلي:

- **الاستهلاك العالمي** يرتفع استهلاك العالم من النفط بشكل مستمر، ومن المتوقع أن يرتفع معدل الزيادة إلى 1.5 مليون برميل، حيث يصل معدل استهلاك العالم حاليا إلى نحو 85 مليون برميل، وتشير التوقعات إلى أن الصين والولايات المتحدة وروسيا، ودول

[1]- عبد اللطيف بن شنهو، الجزائر **اليوم بلد ناجح**، (د.ط)، (د.د.ن)، ص14.

الشرق المتوسط تقود نمو استهلاك الطاقة في العالم، وتتوقع وزارة الطاقة الأمريكية ارتفاع استهلاك العالم من النفط إلى 97 مليون برميل يوميا .

- **انخفاض الدولار** أدى انخفاض المستمر لسعر الدولار الأمريكي إلى تحويل جزء من الاستثمارات المقومة بأصول دولارية، بما في ذلك عوائد النفط ذاته إلى أسواق السلع، وأدى التوسع في إنشاء صناديق للاستثمار في النفط إلى زيادة المضاربات، وبالتالي بلوغ أسعار قياسية لا علاقة لها بانخفاض أو حتى زيادة الاستهلاك .

- **التوترات والتهديدات** تؤثر الاضطرابات السياسية في مناطق النفط بشكل مباشر على الأسعار .

- **أزمة الائتمان** أدمت أزمة قروض الرهن العقاري، واضطربت سوق المساكن إلى ضعف الثقة في الاقتصاد، الذي يشهد تباطأ مستمرا دون ظهور مؤشرات تؤكد انتعاشه، وقد أصبح سوق النفط هدفا استثماريا لرؤوس الأموال العالمية الكبرى بدلا من سوق العقار[1] .

ب: الطفرات النفطية 1973-1980م

- الطفرة النفطية الأولى 1973م

لقد جاءت الطفرة النفطية الأولى عام 1973م نتيجة التضخم في الغرب وتراجع قيمة الدولار، وزيادة الطلب العالمي على النفط، وبخاصة في ظل وصول أمريكا إلى ذروة إنتاجها النفطي وزيادة وارداتها النفطية، ما أدى بدوره إلى ارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي جعل اتفاقيتي طرابلس وطهران في مهب الريح، وكذلك رغبة الدول المنتجة في استعادة السيادة على ثرواتها النفطية، وكذلك رغبة العرب في إيجاد حل للقضية الفلسطينية التي ظلت مجمدة في ظل حالة اللاحرب واللاسلم التي عاشها الوطن العربي منذ هزيمة حزيران/ يونيو عام 1967م، ففي ما يتعلق بتراجع القيمة الشرائية للإيرادات النفطية نتيجة انخفاض قيمة الدولار وزيادة معدل التضخم، استطاعت الدول المنتجة أن تتفق مع شركات النفط في اجتماعين تم عقدهما في جنيف في 1972- 1973م، من جانب آخر فإن الولايات المتحدة التي كانت تعتبر الملاذ الأخير لتغطية أي نقص في الوقود، خاصة لأوروبا، أصبحت غير قادرة على ذلك لأن إنتاجها النفطي وصل إلى

[1]- عبد اللطيف بن شنهو، المرجع السابق ص15.

ذروته في عام 1970م بمعدل إنتاج يومي قدره 11.3 مليون برميل، ثم بدأ في التراجع منذ ذلك الحين، وقد اضطرت إدارة نيكسون غلى إلغاء قيود الاستيراد التي فرضتها إدارة ايزنهاور وزادت كمية استيراد النفط[1]، إضافة إلى فرض حظر على صادرات النفط في عام 1973م، كعقوبة للدول الغربية لدعمها إسرائيل خلال الحرب العربية الإسرائيلية في أكتوبر 1973م[2]، ونتيجة للتطورات السابقة كان هناك ازدياد في الطلب على نفط الشرق الوسط بما فيه الجزائر، تم زيادة أسعار النفط فوريا حتى تجاوزت أسعاره المعلنة وأصبحت الأرباح الناتجة من هذه الزيادة في الأسعار تتراكم لدى شركات النفط، التي كانت تدفع للدول المنتجة سعرا ثابتا على كل برميل بغض النظر عن السعر السائد في السوق، الأمر الذي دفع بالحكومات المنتجة إلى السعي من أجل الحصول على نسبة أكبر من هذه الأرباح ليس فقط بسبب ارتفاع الأسعار الفورية للنفط، وإنما كذلك بسبب تراجع قيمة الدولار وهي العملة التي يباع بها النفط، وقد استغلت الجزائر الفرصة هي وليبيا العراق، إلى المبادرة بمحاولة تعديل اتفاقيتي طهران وطرابلس[3]، وقد وصل ارتفاع أسعار النفط بمقدار أربعة أضعاف من 2.70 دولارا للبرميل في سبتمبر 1973م إلى 13 دولار للبرميل في يناير 1974م، وقد استقر البترول بين 12 و15 دولار للبرميل خلال الفترة 1974-1978م، لترتفع ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979م[4] .

- الطفرة النفطية الثانية 1979م – 1980م

في سنة 1979م شهد العالم أزمة بترولية ثانية نتيجة ارتفاع الأسعار بسبب إضراب العمال الإيرانيين والثورة الإيرانية في بداية عام 1979م، ما أدى إلى نقص الإمدادات النفطية الإيرانية من 6 مليون برميل إلى 1.5 مليون برميل مما دفع بالأسعار إلى

---

[1]- يوسف خليفة اليوسف، **الاقتصاد السياسي للنفط رؤية عربية لتطوراته**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015، ص239.

[2]- نادية العقون، أسماء مخاليف، " **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على معدل النمو الاقتصادي في الجزائري دراسة تحليلية قياسية للفترة 1986-2017م**"، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، عدد 01، سبتمبر، 2018م، ص153.

[3]- يوسف خليفة اليوسف، المرجع السابق، ص240.

[4]- نادية العقون، أسماء مخاليف، المرجع السابق، ص153.

الارتفاع، وفي ظل هذه الأوضاع ارتفع سعر البترول العربي الخفيف من 12.7 دولار للبرميل في مارس 1979م إلى 24.5 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة[1].

ج. تأثير ارتفاع أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر

– تطبيق وتحريك خطط التنمية التي تم وضعها للنهوض باقتصادها وتحسين مستوى رفاهية أفراد مجتمعها .

– زيادة مستوى الاحتياطات الأجنبية للدول المصدرة .

– استخدام العائدات المرتفعة في تسديد المديونية الخارجية بشكل كامل والتخلص منها مثلما فعلت كل من الجزائر، سوريا، السعودية، الكويت، اليمن [2].

2. الاستثمارات الحكومية والمشاريع التنموية

تعود أهمية الاستثمار إلى أنه العنصر الرئيسي الذي يتحكم في الناتج الداخلي الخام والنمو الاقتصادي لأي اقتصاد، وللرفع من معدلات النمو الاقتصادي يجب الرفع من معدلات الاستثمار، هذا الأخير يعتبر العنصر الرئيسي الذي يؤثر على حجم الإنتاج ونوعيته، وحجم العمالة وفرص العمل الجديدة، وبالتالي الارتقاء بالمستوى المعيشي وخلق تنمية شاملة ومستدامة .

أ. تعريف الاستثمار

هناك عدة تعاريف للاستثمار، فهو يعني الإضافة إلى رصيد المجتمع رأس المال كتشييد مباني سكنية جديدة مصانع جديدة، آلات جديدة، فضلا على أنه إضافة إلى المخزون من المواد الأولية والسلع التامة الصنع أو نصف المصنعة، فالاستثمار هو الإضافات إلى المخزون، فضلا عن رأس المال الثابت .

كما يعرف على أنه : الإنفاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة، بمعنى الإضافة إلى أصول المؤسسة، وتشمل المعدات الآلات ... والإصلاحات الجوهرية التي

---

[1]– موري سمية، بلحاج فراجي، **أثر التذبذب في اسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر** – مقاربة تحليلية وقياسية –، جامعة بشار، الجزائر، ص206.

[2]– مانع سها، **أثر تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، شعبة علوم تسيير، تخصص إدارة مصرفية، جامعة الجزائر3، 2018-2019م، ص57.

تؤدي إلى إطالة عمر الآلة وغيرها من الأصول أو زيادتها، وبالتالي فهو بذلك يعتبر الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع .

وجملة القول أن الاستثمار يعتبر من العناصر الرئيسية في أي نظام اقتصادي وبصورة خاصة في النظام الرأسمالي، حيث تأخذ القرارات الاقتصادية من طرف القطاع الخاص، وتكون مبنية على الدوافع الفردية، كما يعتبر الاستثمار على عكس الاستهلاك، بأنه متغير حساس ونشيط وغير مستقر لكثرة محدداته، وعدم استقراره هذا يؤدي إلى التقلبات في مستوى النشاطات الاقتصادية ومستوى الاستخدام، ولهذا السبب يحتل الاستثمار جزءا هاما من نظريات الحلقات أو الدوريات الاقتصادية[1] .

ب. معوقات الاستثمار في الجزائر

رغم الجوانب الإيجابية للاستثمار في المشاريع التنموية، إلا أن هناك معوقات له تمثلت في:

– ثقل وتعقيد النظام الإداري، لاسيما من حيث انتشار البيروقراطية وتداخل الصلاحيات.

– انتشار مظاهر الفساد متمثلة في الرشوة والوساطة والمحسوبية والتعصب، رغم الجهود المبذولة لمحاربتها .

– من أهم المعوقات أيضا الإشكال القائم في الجانب البشري على مستوى مراكز القرار ومواقع التنفيذ، حيث لم تتطور الذهنيات بما يتماشى والتطورات العالمية الحاصلة، ولا تزال السلوكات أبعد ما تكون عن استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

– معوقات التمويل كارتفاع معدلات الفائدة، وعدم كفاية السوق، وعدم وجود برامج تمويل متخصصة، هذا بالإضافة إلى معوقات التكلفة متجسدة في ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومعوقات التسويق والمعوقات المعيارية .

– مجمل القطاعات تعاني من عوائق كبرى تحول دون تدفق استثمارات الأجانب.

[1]– بلال لوعيل، **دور ارتفاع أسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية البينية مع الإشارة لحالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2013–2014، ص04.

- التأخر الكبير في بعض ميادين التحول الاقتصادي مقارنة بدول المنطقة، وذلك بسبب التباطؤ في إنجاز بعض الإصلاحات، ويسمى الأمر بالأساس عمليات الخوصصة[1] .
- مجمل القطاعات تعاني من عوائق كبرى تحول دون تدفق استثمارات الأجانب[2].

ج. المشاريع التنموية في الجزائر

هناك العديد من المخططات الاستثمارية، والمشاريع التنموية في الجزائر في ظل الأزمة البترولية التي شهدتها الجزائر ما بين السنوات 1970- 1986م على النحو التالي:

- المشروع الرباعي الأول 1970-1973 م

استهدف هذا المخطط من تحقيق نمو سنوي يقدر بـ 9% وحجم استثمار قدر بمبلغ 27 مليار دينار جزائري، في حين لم يبلغ حجم الاستثمارات المخصصة للخطة الثلاثية سوى 11.081 مليار دينار جزائري، وقد كانت أهداف هذه الخطة تتطابق مع إستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، التي صبت اهتمامها بالدرجة الأولى على التخفيف من حدة البطالة، في إطار خطة متكاملة للتصنيع السريع، وهكذا اشتملت هذه الخطة على استثمارات ضخمة في مجال التصنيع، استهدفت بعث صناعات الحديد والصلب باعتبارها منطلق كل صناعة معدنية أو ميكانيكية، وتحويل المواد غير الحديدة لتوسيع الصناعة الميكانيكية والكهروبائية، وكذا تطوير صناعة الأسمدة التي توفر المنتجات الإستراتيجية وتطور القطاع الزراعي[3] .

---

[1]- **الخوصصة:** تعرف الخوصصة على أنها نقل الملكية من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص من خلال تحويل مجموع أو جزء من الأصول المادية أو المعنوية أو رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية لصالح أشخاص خواص ماديين كانوا أو معنويين. **أنظر:** ناصر دادي عدون، **الإدارة والتخطيط الاستراتيجي**، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001م، ص201.

[2]- أمحمد نسرين، الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية، رسالة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، 2004-2005م، ص252.

[3]- بلقاسم نويصر، التنمية والتغيير في نسق القيم الاجتماعية- دراسة سيسيولوجية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف-، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011م، 171-172.

- المشروع الرباعي الثاني 1974-1977م

تزامنت هذه الفترة مع ارتفاع مداخيل البلاد، نظرا لارتفاع سعر البترول من 3.3 دولار في سنة 1971م إلى 9.25 دولار في ديسمبر 1973م، والزيادة في تصدير البترول من 23 مليون طن سنة 1963م إلى 42 مليون طن سنة 1969م، إلى 46 مليون طن سنة 1972م، والتي ساعدت الدولة على الخوض في معركة التنمية الاقتصادية بصفة خاصة والتنمية الشاملة بصفة عامة فكانت لتلك السياسة التنموية ثلاثة أهداف والمتمثلة في الاستقلال الاقتصادي، تلبية حاجيات الشعب الجزائري، وتحقيق الرخاء الاجتماعي[1]، وقد اعتمدت الجزائر في مشروعها التنموي على سياسة الصناعات التصنيعية، والتي اعتبرت كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية ووسيلة أساسية لإخراج البلاد من التخلف وتحويله إلى مجتمع حديث، فحاولت الجزائر من خلال هذه التجربة الالتحاق بركب الدول المتطورة، فسطرت هذه التجربة التصنيعية من خلال نظريات اقتصادية، وقد قامت هذه الصناعات على ثلاث أنواع من الصناعات والتي سميت مجتمعة بالصناعات التصنيعية، وبالأخص المتعلق بالمحروقات والمعادن كالحديد، حيث تم استكمال المشاريع التي انطلقت الأشغال بها في المخططات السابقة، والبدء في مشاريع أخرى، خاصة بعد التحسن الطفيف الذي طرأ على إمكانيات تمويل الاستثمارات الصناعية، بفعل انتعاش السوق البترولية، بعد قرار منظمة أوبك برفع أسعار البترول في السوق الدولية[2].

- المشروع الخماسي الأول 1980-1984م

يحقق هذا المخطط حجم استثمارات تقدر بـ 400 مليار دينار جزائري في مجالات الفلاحة والري والصحة والبناء والتعمير، والتكوين المهني، وأوصى بإصلاحات نوعية خاصة على مستوى التنمية وتسيير الاقتصاد الوطني، وفحوى هذه الإصلاحات أنها تستهدف إنشاء مؤسسات صغيرة يسهل تسييرها إلى جانب تحسين التوزيع الإقليمي

[1]- مراد مولاي الحاج، واقع مصير السياسة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر المستقلة، تم التصفح من الموقع الإلكتروني التالي: http// www. Univ- chlef.dz/eds/ wp-content/uploads.على الساعة 17:53 يوم 2025/04/25.

[2]- عامر هني، " **قراءة في مخططات التنمية بالجزائر 1967-2014م**"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 04، ص218.

بوسائل الدراسات والإنجاز والإنتاج، وتقريب مراكز اتخاذ القرار من النشاط وتحديد المسؤوليات، وتثمين المبادرات والكفاءات وتوفير أدوات التسيير الفعال[1] .

ثانيا: الأزمة النفطية وانعكاساتها 1980-1986م

1. انهيار الأسعار وأثره على الاقتصاد

هناك العديد من العوامل التي تحكمت في أسعار النفط من حيث الانخفاض والارتفاع، منها عوامل اقتصادية أو منظمات دولية، تمثلت في ما يلي:

أ. العوامل المتحكمة في تقلبات أسعار النفط

*** العوامل الاقتصادية**

- **الطلب والعرض على النفط** : عرفت الوكالة الدولية للطاقة الطلب البترولي على أنه: مجموعة الخامات الموجهة للتنويع المباشر بالإضافة إلى إلتزامات الموزعين من مصانع التكرير (المخزونات الأولية)، ويتأثر الطلب البترولي بعدة عوامل منها: معدل النمو الاقتصادي العالمي، الاستقرار السياسي في العالم من عدمه، المناخ (الرطوبة، أو الحرارة)، النمو السكاني، أسعار السلع البديلة عن البترول، وينقسم الطلب على النفط إلى نوعين هما: الطلب بغرض الاستهلاك والطلب بغرض المضاربة .

- **العرض النفطي** : يقصد به تلك الكميات من السلع البترولية الخام التي تعرض في السوق، من أجل تبادلها على ضوء الحاجة الإنسانية أو الطلب عليها من خلال زمن معين، أي أن العرض هو استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، والذي يتحدد بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقوق في وقت معين وكذا، سياسة الدول المنتجة للنفط، ويتأثر العرض النفطي بـ: مقدار الطلب على النفط، مقدار السعر للسلعة النفطية، السياسة البترولية (سياسة الإنتاج)، سعر السلعة البديلة، المنافسة بين المنتجين النفطيين .

- **المخزونات النفطية** : وهي عبارة عن كمية أو حجم النفط المخزون في باطن الأرض، والذي يمكن استخلاصه بالوسائل التقنية المعروفة والمتاحة في الوقت الذي يتم به الاستكشاف .

[1]- عامر هني، المرجع السابق، ص218.

* **التنظيمات الدولية** : والتي تمثلت في المنظمات الدولية والإقليمية التي لها أثر في أسعار النفط:

– **منظمة الأوبيك** : أنشأت هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات والدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارتل التي تسيطر على أسعار البترول، وتتحكم فيها حيث كانت هي السبب الأساسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان، مما أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات البلدان المصدرة للنفط بشكل خاص، وبناء على مبادرة فنزويلا عقد اجتماع في بغداد بين 10–14 ديسمبر 1960م في العاصمة العراقية باتفاق خمس دول منتجة للنفط فقط، ضمت كل من إيران، العراق، الكويت، المملكة العربية وفنزويلا، ومنظمة أوبيك تتألف من 12 دولة، وهذا بغض النظر عن قومية أعضاءها و قد إنضمت إليها الجزائر سنة 1969

– **الأهداف الرئيسية لمنظمة الأوبيك**

– توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء بحث أفضل الطرق لحماية مصالحهم الفردية والجماعية مع تحسين عائداتهم النفطية والاستفادة من هذه الثروة .

– العمل على ضمان استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية .

– فرض رقابة على ثرواتها النفطية وعلى عمليات الاستخراج والنقل والأسعار .

– تطوير الخبرات الفنية في مجال الاستغلال والتصنيع[1] .

– **الوكالة الدولية للطاقة (IEA)**: هي منظمة دولية تعمل في مجال البحث وتطوير وتسويق تقنية الطاقة واستخداماتها، أنشئت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس سنة 1956م، وعلى ارتفاع أسعار النفط سنتي 1973–1974 لفرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه الأوبيك، وقد شملت في عضويتها 18 دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة الأوبيك، وقد ارتفعت إلى 24 دولة، مقرها باريس، سعت الوكالة لتحقيق مجموعة من أهدافها .

[1]– لطيفة لمطوش، بوادر فاطيمة، " **أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية خلال الفترة 1965–2016م** "–، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 02، عدد07، 2018م، ص173. ص170.

- **الوكالة الدولية للطاقة (IEA):** أهداف تمثلت في:

- تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية أثناء الطوارئ، وتحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك .

- صياغة نظام معلومات يوزع دوريا حول السوق النفطي العالمي .

- وضع برنامج طويل المدى يهدف إلى تقليص التبعية للبلدان المنتجة وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة.

- تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها .

- تكوين مخزون من النفط يكفي لاستهلاك تسعين يوما لمواجهة الطوارئ ولغرض التأثير في السوق النفطية .

* **الأزمات النفطية:** لقد كان هناك إجماع في أوساط المحللين على أن أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات المخزون غير كافية لتبرير الاختلال في مستويات الأسعار خاصة السنوات الأخيرة، فقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعة دور أساسي في تقلبات أسعار النفط[1] .

* **العوامل السياسية** إضافة إلى العوامل السابقة التي تتحكم في تقلبات أسعار النفط، هناك أيضا عوامل سياسية ساهمت في تأثير على أسعار البترول، حيث انتقل الصراع بين الأطراف الفاعلة في العلاقات الدولية من أجل إعادة رسم خريطة المصالح الإستراتيجية وتوسيع مناطق النفوذ وخاصة في الشرق الأوسط، إلى استعمال أسعار النفط كوسيلة للتأثير على قرارات الدول وكبح إرادتها في التدخل في شؤون الدول الأخرى، وقد ساهمت السعودية، روسيا، إيران، الولايات المتحدة، العراق، وهي دول ذات قدرات إنتاجية كبيرة في إغراق أسواق النفط بكميات زائدة عن الطلب، مما عجل في انخفاض الأسعار واستدامة هذا الانخفاض[2] .

[1]– لطيفة لمطوش، بوادر فاطيمة، المرجع السابق، ص173.

[2]– علي حميدوش، زهير بوعكريف، المرجع السابق، ص114.

ب. الأزمة النفطية 1980-1986م

*** انهيار الأسعار 1980-1986م**

وهي سبب رئيسي في خلق اقتصاد للدول المنتجة للبترول خاصة دول الأوبيك، حيث خسرت 127 مليار دولار لفترة 1982-1985م، حيث بلغت العائدات البترولية لدول الأوبيك لفترة 1982-1986م حوالي 174 مليار دولار، ونظرا لتراجع الأسعار عرفت الدول الصناعية معدلات نمو عالية، مما خفض معدلات التضخم، ولعل أهم الأسباب التي أدت إلى وقوع الأزمة البترولية العكسية سنة 1986م، وهي الغش الممارس بين أعضاء الأوبك، والمنافسة بيد دول الأوبك خاصة بعد دخول النرويج وبريطانيا بطاقات إنتاجية كبيرة، انخفاض الاستهلاك العالمي من البترول وتعويضه بمواد بديلة مثل الفحم والوقود الحيوي[1].

السنوات	1985	1986
سعر البرميل	27.52	12.97

الجدول السابق يوضح التذبذب الكبير في أسعار النفط خلال الفترة 1985-1986، لقد كان الانهيار في سعر النفط في السوق الدولي للبترول خلال سنة 1986م، له تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري، وكشف عن ضعف المنظومة الاقتصادية في الجزائر، إن انهيار سعر البرميل الواحد ووصوله إلى أقل من 13 دولار، ويتضح من خلال الجدول السابق انخفاض أسعار النفط سنة 1986م بنسبة أكثر من 55% بالمقارنة مع السنة التي قبلها حيث وصل سعر البرميل الواحد 12.97 دولار للبرميل[2] .

تعتبر أزمة 1986م الأسوأ في تاريخ الجزائر امتدت آثارها على جميع جوانب الاقتصاد الوطني وامتدت تبعاتها لسنوات عديدة، حيث تدهورت أسعار البترول إلى ما يقارب 8 دولار للبرميل والواقع أنها بدأت رحلة هبوطها من مارس 1983م، وتواصل إلى

[1]- صديق محمد عفيفي، **تسويق البترول**، ط9، مكتبة عين الشمس، مصر، 2003م، ص268.ص32.

[2]- بن دخيس عبد الكريم، " **أي مستقبل للنفط في الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمات المالية المتتالية؟**"، مجلة البشائر الاقتصادية، مج04، ع02، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2018/09/13م، ص590.

غايــة ســنة 1988م، إذ لــم يتعــد ســقف الخــام فــي الربــع الأول مــن ســنة 1988م حوالي14.95 دولار للبرميل.

*** أسباب الأزمات النفطية 1986م**

– انخفاض الطلب على النفط وقيام دول الأوبك بزيادة الإنتاج احتجاجا على ارتفاع إنتاج الدول خارج المنظمة.

– دخـول منتجـين جـدد للـنفط مثـل: كنـدا– المكسـيك، وإعـلان بعـض الـدول كـالنرويج تخفيض أسعار نفطها[1] .

*** نتائج الأزمة النفطية 1986م**

ومن نتائج أزمة 1986م على دول الأوبك خصوصا الدول العربية تراجع في قيمة الصادرات البترولية العربية إلى 71 مليار دولار سنة 1987م، أي ما يعادل 43% من قيمتها بداية الثمانينات، كما انخفض الناتج الإجمالي الحقيقي للدول العربية مجتمعة بحوالي 14% عن مستواه سنة 1980م، شهدت موازين المدفوعات العربية عجزا قدر بـ 11.6 مليار دولار سنة 1986م، وتفاقمت المديونية العربية لتصل إلى 118 مليار دولار سنة 1986، بعد أن استقرت في حدود 82 مليار دولار بداية الثمانينات، وعلى إثر أزمة 1986 عقدت الأوبك عدة اجتماعات للخروج من الأزمة في فترة 1987–1989م، تراوح السعر من خلالها ما بين 14.2 و 17.7 دولار للبرميل، وفي نهاية جويلية 1990 ارتفع السعر ليبلغ 21 دولار للبرميل ثم 22.3 دولار للبرميل بسبب زيادة الطلب على النفط تحسبا لحرب الخليج (الكويتية، العراقية)، ثم انخفضت الأسعار إلى حدود 18 دولار للبرميل باندلاع الحرب سنة 1991م، وبقيت الأسعار دون مستوى 20 دولار بين 15 و16.6 دولار للبرميل خلال الفترة 1991–1995م[2].

---

[1]– عياشي صالح، **أثر تغيرات أسعار النفط العالمية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري 2010–2020م**، رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد نقدي بنكي، 2012، ص08.

[2]– موري سمية، **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، التسيير الدولي للمؤسسات**، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2014–2015م، ص20.

ج. أثر انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الوطني

تسبب انخفاض أسعار النفط في تدهور الوضع الاقتصادي للجزائر وتتمثل هذه الآثار في ما يلي:

- إن انخفاض سعر النفط إلى ما دون 10 دولار للبرميل إلى تراجع كبير في مداخيل الجزائر من العملة الصعبة .

- عجز مالي قدر بـ 0.8%، حيث سارعت الجزائر جاهدة إلى القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة، بهدف تلبية الاحتياجات المتزايدة من جهة وتوفير الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية [1].

- انهيار الاستراتيجيات الصناعية .

- تبعية مفرطة للاقتصاد الوطني لعائدات النفط .

- ضعف تغطية الواردات بعوائد الصادرات خارج قطاع المحروقات[2] .

- كما دفع استمرار انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية الحكومة الجزائرية إلى رفع الدعم عن الأسعار وزيادة الضرائب وتخفيض سعر الصرف من أجل رفع قيمة الإيرادات الأمر الذي أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن وانخفاض المستوى المعيشي.

- ففي حالة استمرار انخفاض الأسعار ما يعني استمرار تراجع قيمة الإيرادات مقابل ارتفاع قيمة النفقات سيزيد من حدة الأزمة ويدفع السلطات إلى تخفيض نفقات التجهيز بعدما خفضت نفقات التسيير الأمر الذي يعني تباطؤ وتيرة النمو، وبالتالي ضعف خلق فرص العمل في القطاع العام، كما يمكن أن تلجأ الحكومة إلى المديونية الخارجية في حال تبنيها لاستراتيجية فعالة والبحث عن بدائل للمحروقات[3] .

---

[1]- ناصري مروة، **ساطور رشيد**، " **دراسة العلاقات السببية بين تذبذبات أسعار النفط وبعض المتغيرات الكلية حالة الجزائر للفترة 1970-2014م**"، ع18، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 2، جوان 2018م، ص234-235.

[2]- عبد السلام هلال، " **أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2015م**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، جامعة جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص316.

[3]- ملاحي رقية، خوصة مصطفى، **حجار آسية**، **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مج4، ع8، مجلة المالية والأسواق، 2018م، ص322.

2. محاولات التكيف مع الأزمة

لمواجهة هذه الأزمة النفطية والتكيف معها اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات منها:

أ. الإجراءات الحكومية الجزائرية المالية

– استخدمت الحكومة **الفوائض** الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من آثار تراجع أسعار النفط على النمو .

– سمحت الجزائر **بانخفاض سعر الصرف،** كإجراء يسمح برفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري .

– تكريس **تدابير التقشف** في النفقات العامة في قانون المالية والميزانية لعام 2016م، بغرض خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة، وقد انخفضت نفقات ميزانية بـ8.8% ، حيث انخفض تقدير ميزانية التسيير بـ 3.3%، وانخفضت ميزانية التجهيز بـ 16%، وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي وتقليص الواردات، مع فرض رخص الاستيراد على الكثير من المنتجات وخفض التوظيف في القطاع العام وكذا بعض الإجراءات ذات الآثار الاجتماعية .

– رفع بعض الرسوم بموجب قانون المالية شملت أساسا رفع الرسوم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت، وفرض حقوق جمركية بـ15%، على أجهزة الإعلام المستوردة[1] .

– تضمين مشروع قانون المالية الكثير من **الزيادات في الأسعار والضرائب والرسوم** وهو ما جعل البعض يطلق عليه قانون الضرائب وليس قانون المالية .

– إن هذه الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحد من الآثار السلبية للأزمة، هي إجراءات ناجحة فقط في الأجل القصير، لأن الهوامش الوقائية للمالية العامة (صندوق ضبط الإيرادات)، سوف تنفد في غضون بضع سنوات إذا استمر انخفاض أسعار النفط، وعليه تحتاج الجزائر في هذا الظرف من الأزمة النفطية إلى صياغة إستراتيجية اقتصادية تساعد في وضع ماليتها العامة على مسار أكثر ثباتا، وبالتالي لابد على صناع القرار

[1]– علي حميدوش، زهير بوعكريف، تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر – تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الاستراتيجية–، ص117.

في الجزائر أن يكرسوا جهودهم لتنويع النشاط الاقتصادي، وإعطاء دفعة للاقتصاد غير النفطي، بالتوجه نحو استثمارات في قطاعات تكون ضمن الميادين التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر من مزايا نسبية (السياحة، الفلاحة)، تساعدها على اكتساب مزايا تنافسية لمنتجاتها[1].

ب. التنويع الاقتصادي[2] كخيار استراتيجي لتفادي الأزمة النفطية والنهوض بالاقتصاد الجزائري جراء الأزمات النفطية المعاشة، عن طريق استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات، حيث يعد التنويع من الأولويات التي تترجم الاهتمام بسد منابع التخلف والتبعية المفرطة والاعتمادية المستمرة على الخارج ، خاصة بالنسبة للبلدان التي تعتمد كثيرا على قطاع النفط كالجزائر، وعليه فإن مفهوم التنويع الاقتصادي ينصرف إلى دراسة إمكانية الشروط الأساسية من حيث القدرات المادية والبشرية للبلد التي تسمح له بالانتقال التدريجي من التركيز إلى التنويع الاقتصادي .

* **قواعد التنويع الاقتصادي:** يعتبر التنويع كأي دراسة متخصصة أخرى، تحتاج إلى إعادة التفكير في إطار ما تحققه من تحولات في التاريخ الاقتصادي، ومحاولة إسقاطه على الوقائع المعاصرة، وكما جاء في تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع الاقتصادي، وهناك خمسة متغيرات تؤثر في عملية التنويع والمتمثلة في:

– **العوامل المادية،** وتمثلت في الموارد، وتنصرف إلى مدى توفر الموارد المادية والبشرية والتقنية .

---

[1]– علي حميدوش، زهير بوعكريف، المرجع السابق، ص118.

[2]– **التنويع الاقتصادي:** يقصد بمصطلح التنويع الاقتصادي بصفة عامة تنويع الإنتاج وبالتالي تصدير قائمة واسعة من المنتجات، يتضمن كذلك صادرات الخدمات الصحية، والتعليم والسياحة، وبالمعنى الواسع فالتنويع الاقتصادي يعني أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات، كما أنه يعني الحد من الاعتماد الشديد على صادرات ومداخيل قطاع النفط، وتطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية، ومصادر غير نفطية للإيرادات، كما يشمل ضرورة تطوير القطاع الخاص فيها وإعطائه دورا رياديا . **أنظر:** شكوري سيدي محمد، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي – دراسة حالة الاقتصاد الجزائري– أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011–2012م، ص36.

– **السياسات العمومية** وهي السياسات المالية والتجارية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية).

– **متغيرات الاقتصاد الكلي** من خلال سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية .

– **المتغيرات المؤسسية** تمثلت في الحوكمة، البيئة الاستثمارية والوضع الأمني .

– **الوصول إلى الأسواق** من خلال درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال، والحصول على التمويل .

* **أهداف التنويع الاقتصادي** يمكننا حصر أهداف التنويع الاقتصادي في الجزائر النفطية في ما يلي:

– إحداث سلسلة من التغييرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد، سعيا للخروج من حالة الانحسار في مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد المفرط على سلعة واحدة.

– التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية وزيادة القدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالنفط، أو الجفاف بالنسبة للموارد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة .

– تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها .

– تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل تحسين مستوى معيشة .

– تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات[1] .

[1]– محمد أمين لزعر، **سياسات التنويع الاقتصادي**، تجارب دولية وعربية، المعهد العربي التخطيط، 2014م، ص08.

خلاصة الفصل

نستخلص من خلال ما سبق دراسته في هذا الفصل أن انعكاسات السياسة النفطية على الاقتصاد الجزائري، لعبت دورا حاسما في تشكيل مسار الاقتصاد الوطني، حيث أدى الاعتماد الكبير على عائدات النفط إلى تحقيق مكاسب مالية مؤقتة، لكنه في المقابل ساهم في خلق اقتصاد هش وغير متنوع، وقد أبرزت الأزمات النفطية، خاصة أزمة 1986م، ضعف هذا النموذج القائم على الريع، وما نتج عنها من اختلالات اقتصادية ومالية خطيرة، ومن ثم فإن إعادة هيكلة السياسة النفطية وربطها باستراتيجيات تنموية مستدامة، وأصبح ضرورة ملحة لضمان استقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق تنمية شاملة بعيدا عن تقلبات السوق العالمية .

الفصل الثالث

السياسة النفطية ين الاستمرارية والتحديات

أولا: التوجهات الجديدة بعد أزمة 1986م

ثانيا: تقييم السياسة النفطية من الفترة 1971-1986م

لقد عانى الاقتصاد الوطني الجزائري من العديد من الأزمات، ولقد تعددت المبادرات الداخلية والخارجية، التي تسعى لحل إشكالية السياسة النفطية في الجزائر، وكون الجزائر واحدة من الدول التي تعرضت إلى أزمات نفطية عالمية، جراء ارتباط اقتصادها بالعالم النفطي، فعملت هذه الأخيرة على محاولة إعادة النظر في السياسة النفطية الوطنية الخاصة بها، من أجل استمرارية تطور وتنويع الاقتصاد الوطني لها، من خلال مواكبة العصرنة النفطية، تحت شعار البحث عن مصادر جديدة للتنويع الاقتصادي والنهوض بالاقتصاد الجزائر خاصة بعد أزمة 1986م، وهذا ما سنحاول التفصيل فيه بدقة في هذا الفصل .

أولا: التوجهات الجديدة بعد أزمة 1986م

بعد أزمة 1986م النفطية، حاولت الجزائر البحث عن حلول للنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال التوجهات الجديدة في سياسة النفط، محاولة بذلك مواجهة الأزمات النفطية التي تعاني منها، من خلال تبني سياسة جديدة لتطوير الاقتصاد الوطني، وهذا ما سنحاول دراسته من خلال هذا العنصر .

1. إعادة النظر في السياسة الاقتصادية

تبنت الجزائر إصلاحات اقتصادية جديدة من أجل إعادة النظر في السياسة الاقتصادية للجزائر بعد أزمة 1986 تمثلت ما يلي:

أ. السياسة النقدية تهدف السياسة النقدية إلى التأثير على عروض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القدرة الشرائية للمجتمع، والهدف من زيادة القدرة الشرائية هو تنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة، وبالعكس يؤدي تخفيض القدرة الشرائية إلى الحد من التوسع في الإنتاج التي أقرها الصندوق الدولي تتمثل في ما يلي:

- رفع أسعار الفائدة[1] .
- تحديد السقوف الائتمانية الخاصة بالائتمان المحلي .

[1]- بوقصة إيمان، "**الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية**"، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الونشريسي، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، مارس 2018م، تيسمسيلت، الجزائر، ص85.

– التحكم في الإصدار النقدي وترشيده .

ب. السياسة المالية المقصود بالسياسة المالية هو تحقيق أهداف معينة عن طريق الميزانية، ومنه كان الهدف الرئيسي حسب النظرية الكلاسيكية، يتمثل في ضمان التوازن بين الإيرادات والنفقات للمحافظة على الأمن والدفاع، وبعد الأزمة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد العالمي، وبروز النظام الاشتراكي أصبحت السياسة المالية تلعب دورا كبيرا مما كانت عليه وتهدف إلى الحد من عجز الميزانية العاملة للدولة، وذلك عن طريق عدة أدوات منها[1]:

– تحسين النظام الضريبي وذلك بالتنوع في الضرائب المباشرة وخاصة الضرائب على المشتريات سواء للحد من الطلب أو زيادته .

– رفع أسعار المنتجات والخدمات، و فرض غرامة على أسعار السلع .

– رفع الحواجز الجمركية على المنتجات (الوطنية والأجنبية) بغية رفع القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية[2] .

ج. السياسة التجارية وإدارة المديونية تشمل كل الإجراءات التي ترمي إلى تشجيع الصادرات والتقليص من الواردات، ومن ثم تأمين المزيد من الأرصدة الأجنبية لتغطية خدمات المديونية، وأهم هذه الإجراءات هي:

– تحرير التجارة الخارجية .

– ترشيد قطاع التعريفة الجمركية .

– تحسين شروط الاقتراض الخارجي وتسهيل تدفق الموارد الميسرة .

– تطبيق مختلف الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى استرداد الديون .

– إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي[3].

د. برنامج التعديل الهيكلي (اتفاق التمويل الموسع) 1995-1998م تحصلت الجزائر في إطار برنامج التعديل الهيكلي على قرض قدر بـ 1.169.28 وحدة حقوق سحب

[1]– بوقصة إيمان، المرجع السابق، ص85.

[2]– بوقصة إيمان، المرجع السابق، ص85.

[3]– المرجع نفسه، ص87.

خاصة أي 127.9% من حصة الجزائر، ومن بين الأهداف التي يسعى هذا الاتفاق لتحقيقها ما يلي:

– تحقيق معدل نمو سنوي يقدر بـ 5% من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، خلال فترة البرنامج قصد استيعاب الزيادة السنوية للسكان النشطين التي تقدر بحوالي 4% .

– تخفيض العجز في الميزان التجاري الخارجي من 6.9% من الناتج المحلي الخام خلال 1994–1995إلى 2.2% من الناتج المحلي الخام خلال 1997–1998.

– مواصلة العمل من أجل تحقيق استقرار مالي وخاصة من خلال تخفيض التضخم، مع تحقيق فائض في الميزانية .

– تدعيم مستوى معيشة الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا .

– رفع الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات العمومية بـ 5.5% من الناتج المحلي ما بين 1994–1995–1997–1998م.

ومن أجل ذلك تم التطبيق الحذر لسياسة نقدية غير مباشرة بواسطة أدوات السوق النقدية مثل مزايدات، قروض إعادة التمويل لصالح المنظومة البنكية والسوق المفتوحة، حيث تم إعادة تفعيل السياسة النقدية كوسيلة لضبط مالي واقتصادي وكسياسة لإدارة الطلب .

هـ. سياسة الإنعاش الاقتصادي 2001–2004م وضعت الحكومة الجزائرية برنامج لتدعيم النمو والإنعاش الاقتصاديين، والذي خصص له غلاف مالي ضخم موجه أساسا لرفع معدلات النمو الاقتصادي والتقليص من حدة البطالة، وبالتالي إعادة التوازن الاقتصادي للبلد[1] .

و. **إتباع سياسة اللامركزية** للهيئات المكلفة بالإنجاز، وهذا لتسهيل عملية مراقبة المشاريع وتفادي التأخر في إنجازها بهدف التقليص من التبعية للخارج وخلق التكامل الاقتصادي والتحكم في اتخاذ القرارات وقيادة الاستثمارات، وإشراك الأعوان الاقتصاديين كالبلديات والولايات والمؤسسات في إعداد المخططات الوطنية .

[1]– هناء بن جميل، **تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على تحقيق أهداف السياسة النقدية خلال الفترة 1990–2014م**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، ع 19، بسكرة الجزائر، جوان 2016م، ص138.

ز. **إعادة النظر في سياسة التهيئة الإقليمية** بهدف إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية توزيعا متوازيا بين مناطق البلاد [1].

ح. **إعادة هيكلة المزارع والمؤسسات الاقتصادية** في القطاع العام بتجزئتها إلى وحدات أصغر بهدف التحكم في تسييرها، ومن تم إعطاؤها نوعا من الاستقلالية في التسيير، وتشجيع القطاع الخاص والسماح للمستثمر الأجنبي بالمساهمة في تحقيق الإستراتيجية التنموية ضمن إطار الشركات المختلطة[2] .

ط. التحول إلى اقتصاد السوق لقد كانت نية دخول الجزائر إلى اقتصاد السوق ظاهرة بوضوح كبير في بيان السياسة العامة للحكومة في ديسمبر 1990م أمام المجلس الشعبي الوطني، وتشترط عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق دقة وفعالية والاختيارات الاقتصادية، بالإضافة إلى إمكانياتتها السياسية، ووعي وتفهم وتأقلم المواطنين مع النظام الجديد، وكذلك إحداث تغيرات كبيرة في العلاقات الانتاجية القائمة مع ضرورة توفر وقت كافي للتكيف مع العلاقات الإنتاجية الجديدة، بهدف إنجاز عملية الانتقال بأقل التكاليف الممكنة، وتتمثل في خصوصية الانتقال إلى اقتصاد السوق في نقطتين أساسيتين هما:

– الانفصال عن نظام اقتصادي أثبت فشله وعدم فاعليته ليس في الجزائر فقط، وإنما حتى في دول العالم .

– تحقيق هذا الانفصال في محيط سياسي متعدد أي ناتج عن انتخابات ديمقراطية تعددية.

وما تجدر الإشارة إليه أن ضبط اقتصاد السوق يرتكز أساسا على مراقبة واحترام قواعد السوق أكثر من المراقبة الإدارية للأسعار، وعليه فإن المرحلة الانتقالية للدخول في اقتصاد السوق وإحلال القطيعة مع الاقتصاد المخطط مركزيا تقتضي ما يلي:

– الاعتراف بالملكية الخاصة وتقويتها سواء بالنسبة للجزائريين أو الأجانب .

---

[1] – مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990–2004م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005–2006م، ص350.

[2] – زرنوح يسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تقييمية، رسالة ماجستير، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005–2006م، ص163.

– التنظيم المؤسساتي لدوران النقود وتحريك رؤوس الأموال بواسطة إنشاء الأسواق المالية والنقدية، حتى تتوفر المرونة اللازمة المفروضة من اقتصاد السوق[1] .

ي. سياسة الخوصصة إن الانتقال إلى اقتصاد السوق يتطلب تنازل الدولة عن التسيير والاحتكار، وهو الأمر الذي يفرض بدوره تحويل السلطة الاقتصادية والقانونية، إما لصالح هيئات ومؤسسات عمومية مستقلة، أو لفائدة أشخاص خواص في إطار التعاون أو التنازل، وعليه فقد سعت الجزائر من خلال سياسة الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها في بداية التسعينات، إلى إقامة وتحديد نموذج لنظام اقتصاد السوق المتبع والتفتح على الاقتصاد العالمي، وبهدف مباشرة التطورات الاقتصادية العالمية باشرت السلطات الجزائرية في تطبيق عمليات الخوصصة، والتي كانت تهدف من ورائها إلى زيادة الفعالية الاقتصادية في استخدام الموارد المتاحة، وقد دعت الجزائر لتطبيق أول مبادرة للخوصصة سنة 1995م[2] .

2. أهداف إعادة النظر في السياسة الاقتصادية

تسعى الحكومة الجزائرية من خلال إعادة النظر في السياسة الاقتصادية إلى تحقيق جملة من الأهداف منها القصيرة المدى، والطويلة المدى، وتمحورت في ما يلي:

– **البحث عن النمو الاقتصادي** والمتمثل في زيادة حجم الدخل الوطني عبر الزمن، أي ما يلاحظ من خلال هذا الهدف هو تحقيق معدل نمو أعلى من معدل نمو السكان، وهو ما يضع أمام صانعي السياسة الاقتصادية في كيفية تحقيق معدل نمو اقتصادي كبير .

– **تحقيق التشغيل الكامل** : يعني زيادة حجم العمالة وتحقيق أقصى مستوى من التوظيف والعمل على تحقيق أدنى حجم البطالة، كما أن مفهوم التشغيل الكامل يشير إلى استغلال كامل الطاقات الإنتاجية في المجتمع .

[1]– جهيدة ركاش، **محاضرات في السياسات الاقتصادية في الجزائر**، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018–2019م، ص31.

[2]– جهيدة ركاش، المرجع السابق، ص34.

- **التحكم في التضخم** والذي يعبر عن الارتفاع المستمر والمتواصل للأسعار، إذ أن عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، وبالتالي فقدان الثقة من طرف الأعوان الاقتصاديين في السياسة الاقتصادية[1] .

3. البحث عن تنوع مصادر الدخل

سعت الجزائر في ظل تغير أسعار النفط والأزمات الاقتصادية الحاصلة في العالم، إلى البحث عن التنوع في مصادر الدخل الوطني من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتمثلت في ما يلي:

أ. القطاع الفلاحي تتوفر الجزائر على فرص كثيرة في القطاع الفلاحي، وذلك كونها تعتبر بوابة القارة الإفريقية ومحور الدول المغاربية، وكذا قربها من السوق الأوروبية، فضلا عن امتلاكها للأراضي الخصبة الشاسعة، وموارد مائية هائلة، وكذلك إمكانات بشرية ومالية تمكنها من تطوير القطاع وتنميته كي يكون قاطرة الاقتصاد الوطني، وقد تمثلت هذه الموارد والإمكانات في الآتي:

- **الموارد المائية** التي تنوعت في الجزائر منها الموارد المطرية، والموارد السطحية والجوفية .

- **الأراضي الفلاحية** تمتلك الجزائر أراضي زراعية تقدر بحوالي 42.46 مليون هكتار، إلا أن المساحة المستغلة للزراعة لا تتعدى 8.42 مليون هكتار (نسبة الاستغلال لا تتعدى 20%) من المساحة الزراعية الكلية، كما أنه في السنوات الأخيرة، وفي إطار استصلاح الأراضي، فقد ارتفعت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة خاصة في ولايات الجنوب الجزائري كولاية الوادي، وولاية بسكرة، ورغم ذلك فإن المساحة المستغلة لا تزال ضعيفة مقارنة بالمساحة الكلية، وهذا ما يؤكد لنا إمكانية الاستثمار أكثر في القطاع الفلاحي لإحداث أمن غذائي، وكذا إمكانية التصدير للخارج، ليصبح القطاع الفلاحي من ضمن بدائل قطاع المحروقات (البترول أو النفط).

- **الموارد البشرية** بلغ متوسط اليد العاملة في القطاع الفلاحي سنة 2009 حوالي 3.15 مليون عامل، حيث كان لا يتعدى 1.63 مليون عامل سنة 1980م، إلا أن هذه الزيادة

[1]- شليغم سعاد، **مطبوعة مقياس السياسات الاقتصادية في الجزائر**، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم تنظيم وعمل، الجزائر، 2022-2023م، ص4-5.

في حجم اليد العاملة في القطاع الفلاحي ليست بالكبيرة مقارنة مع النمو السكاني في هذه الفترة، ورغم توفر الموارد البشرية في هذا القطاع إلا أنه غير كاف خاصة في السنوات الأخيرة فلاحظنا عزوف كبير عن العمل في هذا القطاع، كما أن الفلاحين غالبا ما ينقصهم التأهيل العلمي وقلة اعتمادهم على المهندسين الفلاحين مما ينعكس سلبا على إنتاجية القطاع .

ب. القطاع الصناعي مر بمرحلتين، وهما مرحلة الصناعات المصنعة 1962-1985، ومرحلة خصخصة المؤسسات 1986 إلى يومنا هذا .

- **مرحلة الصناعات المصنعة 1962-1985م** تميزت هذه الفترة بهيمنة الدولة على كل القطاع الصناعي، حيث كانت الدولة تتبنى نموذج الاقتصاد الاشتراكي، الذي يعتمد في التسيير الكلي للاقتصاد الوطني من طرف الدولة من خلال التخصيص المركزي للموارد المالية، والذي يجعل من الدولة المنظمة الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية للبلاد، ولقد تميز النمو الصناعي بإطلاق مخططات تنموية عديدة لإنشاء قاعدة صناعية ضخمة وخصص لها أكثر من 300 مليار د.ج للاستثمار في الصناعات المصنعة، وكل هذا يبين إرادة الدولة في تطوير الصناعة[1] .

- **مرحلة خصخصة 1986 إلى وقتنا هذا** إن انهيار أسعار البترول سنة 1986م أثر على الإستراتيجية المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية في مختلف الميادين، حيث كشف انهيار أسعار المحروقات عن الهشاشة الكبيرة للاقتصاد الجزائري، حيث لم تستطع الصناعات المصنعة من خلق قطاع إنتاج قوي خارج قطاع المحروقات، وبقيت الدولة تعتمد على القطاع البترولي كمورد رئيسي لتمويل الاقتصاد، إن النتائج غير المرضية للسياسات الاقتصادية المتبعة منذ الاستقلال في إطار النموذج الاقتصادي الاشتراكي، أدى بالدولة الجزائرية إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لأجل الاقتراض منه بشروط إجراء تعديلات هيكلية وإصلاحات اقتصادية للتوجه نحو اقتصاد السوق، وذلك بداية من سنة 1989م[2].

---

[1]- ضيف أحمد، عزوز أحمد، **"واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مج14، ع19، 2018، ص24.

[2]- ضيف أحمد، عزوز أحمد، المرجع السابق، ص25.

ج. القطاع السياحي يجب أن يتوفر القطاع السياحي على عدة مقومات لكي يكون ذا كفاءة ويحقق قيمة مضافة، ومعظم الدول التي تتمتع بقطاع سياحي رائد ومتطور تتوفر على هذه المقومات، والتي يمكن تقسيمها إلى مقومات جغرافية، ومقومات طبيعية، مقومات تاريخية وثقافية، مقومات مادية (البنية التحتية).

– المقومات الجغرافية والطبيعية للجزائر تتميز بموقع جغرافي رائع، فهي البوابة الإفريقية المطلة على أوروبا والبحر المتوسط، وتنقسم إلى ثلاث أقاليم رئيسية وهي: إقليم الساحل، إقليم التل، إقليم الصحراء .

– المقومات التاريخية والثقافية تتمثل في أهم المناطق التاريخية التي يعبر عن تاريخ الجزائر، وتعتبر مصدر سياحي بامتياز، و منها الآثار الرومانية بالقنطرة، الآثار الإسلامية مثل ضريح الصحابي عقبة بن نافع، الأضرحة العملاقة في تابلبالة، القصور القديمة ...الخ، أما فيما يخص المقومات الثقافية مثل: المتحف الوطني بالعاصمة، المتحف الوطني بالباردو بالعاصمة، متحف هيبون بعنابة، المتحف الوطني بقسنطينة، المتحف الوطني للفنون الجميلة بالعاصمة[1] .

ثانيا: تقييم السياسة النفطية من الفترة 1971–1986م

شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1971–1986م تحولات عميقة في سياستها النفطية، إذ اتجهت نحو استرجاع سيادتها على مواردها الطبيعية، خاصة النفط والغاز في سياق يسوده المد التحرري والسياسات الاشتراكية، وقد كانت هذه المرحلة حاسمة في رسم معالم الاقتصاد الجزائري الوطني، سواء من حيث المكاسب المحققة أو التأثيرات المتفاوتة .

1. مزايا وسلبيات السياسة النفطية 1971–1986م

هناك مجموعة من الإنعكاسات للسياسة النفطية الجزائرية في الفترة الممتدة من 1971–1986م، سواء كانت إيجابية أو سلبية تمثلت في:

[1]– ضيف أحمد، عزوز أحمد، المرجع السابق، ص26.

أ. المزايا (إيجابيات)

– استرجاع السيادة الوطنية على الثروات الطبيعية في 24 فبراير 1971م، أعلنت الجزائر عن تأميم قطاع المحروقات، مما مكنها من التحكم الكامل في ثرواتها النفطية، وهو ما اعتبر نصرا سياديا هاما بعد الاستقلال.

– تأسيس شركة وطنية قوية سونطراك التي أصبحت الذراع التنفيذي والحامي للدولة في مجال النفط والغاز، وتولت مهام الاستخراج والإنتاج، التسويق، والعقود الدولية، مما عزز من سيطرة الدولة على القطاع.

– ارتفاع العائدات النفطية وتمويل التنمية بعد أزمة 1973م النفطية، ارتفعت أسعار النفط بشكل كبير، مما أدى إلى تضاعف مداخيل الجزائر، واستخدمت تلك العائدات في تمويل المخططات التنموية الصناعية الطموحة.

– تعزيز المكانة الدولية للجزائر حيث مكن التحكم في النفط الجزائري من لعب دور فاعل داخل منظمة أوبك، واستخدم البترول كوسيلة دعم لحركات التحرر في إفريقيا والعالم العربي .

– إنجاز مشاريع صناعية ضخمة حيث شيدت مركبات صناعية كبرى، مثل مركب الحجار للحديد والصلب، مركب رويبة للسيارات، مما ساهم في خلق نواة صناعية محلية[1].

ب. السلبيات

– تفاقم الفشل الاقتصادي بصورة متسارعة منذ 1986م، عندما انهارت أسعار النفط في السوق الدولية، مما أدى إلى تقليص محسوس في الموارد المالية وانخفاض المداخيل بشكل كبير ومؤثر، فمن 13 مليار دولار سنة 1985 انخفضت إلى 8.5 مليار دولار سنة 1986م، إلى جانب الوزن الكبير لخدمة الديون الذي أجبر الجزائر على إتباع سياسية تقشفية شديدة، فالنمو الحقيقي السنوي للإنتاج الداخلي الخام الذي تعدى نسبة 7% سنة 1983م و4% سنة 1985 أصبح سلبا منذ سنة 1986 (1.5–%) إلى 0.8% سنة 1987.

[1]– وزارة الطاقة والمناجم، تقرير حول تأميم المحروقات، المرجع السابق، ص12.

– تزايد مستوى الإنفاق العام بسبب نمط الحياة الاستهلاكي غير الرشيد الذي برز في السنوات الأولى للثمانينات، وكان النظام أحد الأطراف المشجعة له من خلال سلسلة من الإجراءات أشهرها برنامج مكافحة الندرة، المعتمد على الاستيراد المكثف للسلع التي جاءت تجسيدا لشعارات سياسية مثل من أجل حياة أفضل، التي رفعتها بيروقراطية الحزب الحاكم في بداية الثمانينات، والذي تخلت عنه بعد ذلك لصالح شعار آخر العمل والصرامة لضمان المستقبل .

– وصول النموذج التنموي الجزائري المتبع إلى نفاذ قدراته في إحداث الحركية التنموية المرغوبة وتحقيق الأهداف المعلنة منذ انطلاقه .

– تسيير بيروقراطي مركزي يفتقد لروح المبادرة والإبداع وروح المنافسة والمسؤولية .

– ضعف قطاع الإنتاج والفلاحة فهي غير قادرة على تلبية حاجيات الفرد، إذ نجد أن معظم المنتجات الغذائية الأساسية للفرد كلها مستوردة 87% .

– تباطؤ معدل النمو الصناعي والفلاحي حيث سجل نمو سلبي في الإنتاج الداخلي الخام سنة 1987م بنسبة 1.4% ونسبة 2.9% سنة1988 [1].

– الاعتماد شبه الكامل على المحروقات رغم المكاسب، إلا أن الاقتصاد الجزائري أصبح يعتمد بشكل شبه تام على صادرات النفط والغاز، مما جعله عرضة للتقلبات العالمية[2].

– مظاهر تبعية الإقتصاد الجزائري للخارج :

– الاعتماد على تصدير المواد الأولية مما يجعل الاقتصاد حساسا لتقلبات أسعار الطاقة في الأسواق العالمية .

– استيراد معظم الاحتياجات من الموارد الغذائية والمعدات الصناعية والتكنولوجيا مما يجعلها معتمدة على الأسواق الخارجية

– غياب التطور التكنولوجي مما يدفع الجزائر إلى استيراد التكنولوجيا والخبرات الأجنبية، مما يحقق القدرة على بناء اقتصاد المستقبل .

– الاعتماد على قطاع المحروقات مما يجعل الاقتصاد الجزائري كل عرضة للصدمات الخارجية مع الاستثمارات في كل قطاعات أخرى كالخدمات والصناعة .

[1]– جهيدة ركاش، المرجع السابق، ص24-25.

[2]– جهيدة ركاش، المرجع السابق، ص25.

– اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل بعض المشاريع، أي العجز في الميزانية مما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الدول الأجنبية.

2. تأثير السياسة النفطية على الاقتصاد الكلي

إن الأزمة الشديدة التي عرفتها الجزائر جراء انهيار أسعار البترول سنة 1986م، شكل ذلك الانهيار تاثيرا كبيرا على الاقتصاد الكلي للجزائر تمثل في الآتي:

أ. تأثيرها على النمو الاقتصادي بعد أزمة 1986م التي تميزت بانهيار أسعار البترول إلى أقل من 10 دولارات للبرميل، سجل الاقتصاد الجزائري الكلي انكماشا ملحوظا في النمو ، من خلال تراجع الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض إيرادات الدولة التي كانت تعتمد بنسبة تفوق 90% على صادرات المحروقات .

– تقلص الاستثمارات العامة تم إلغاء أو تأجيل عدد كبير من المشاريع الكبرى، خصوصا في البنية التحتية والصناعية .

– تراجع العرض الداخلي بانخفاض القدرة الشرائية بسبب الإجراءات التقشفية أدى إلى ضعف الاستهلاك المحلي، ما ساهم في تباطؤ النمو[1] .

ب. تأثير على الميزانية العامة وعجز الدولة ويظهر ذلك من خلال تدهور الإيرادات الجبائية النفطية إذ انخفضت إيرادات الدولة بشكل حاد بعد 1986م، مما تسبب في عجز مالي كبير، وكذلك تزايد الحاجة إلى التمويل الخارجي اضطرت الجزائر للاقتراض الخارجي لتغطية نفقاتها، ما زاد من مديونيتها، وكذلك ضغط على النفقات الاجتماعية، إذ بدأت الدولة في تقليص دعم المواد الأساسية والتعليم والصحة، مما أثر على المستوى المعيشي للسكان[2] .

ج. تأثيرها على العملة الوطنية والتضخم تمثل في تدهور قيمة الدينار الجزائري حيث شهد انخفاضا ملحوظا أمام العملات الأجنبية بسبب نقص مداخيل النفط وتراجع الاحتياطي النقدي .

– ارتفاع معدلات التضخم أدى تدهور العملة إلى زيادة أسعار المواد المستوردة، ما رفع من نسب التضخم لتصل إلى أكثر من 30% في بعض السنوات خلال التسعينات .

---

[1]– بوحنية، قوي، **الاقتصاد الريعي في الجزائر**، دار القصبة، الجزائر، 2006، ص74.

[2]– جمعة ناصر، "**الاقتصاد الجزائري في ظل تذبذب أسعار النفط**"، مجلة العلوم الاقتصادية،ع9، 2015، ص93.

– فقدان الاستقرار المالي حيث يساهم هذا الوضع في زعزعة ثقة المستثمرين الاقتصاد الجزائري[1] .

د. ارتفاع نسبة البطالة والفقر أدت السياسة النفطية القائمة على التقشف إلى تراجع التوظيف في القطاعين العام والخاص، وتسريح العمال من خلال تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي المرتبطة بتغير السياسة النفطية، تم الاستغناء عن آلاف العمال، واتساع رقعة الفقر انخفضت القدرة الشرائية للمواطن بسبب تقليص الدعم وارتفاع الأسعار، ما زاد من معدلات الفقر [2].

[1]– منصوري كمال، **التحول الاقتصادي في الجزائر**، 2009، ص107.

[2]– بن عبد الله فاطمة،" **تأثير أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**"، مجلة الاقتصاد الجزائري، ع7، 2010، ص58.

خلاصة الفصل

نستنتج من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل أن السياسة النفطية في الجزائر تظهر مزيجا من الاستمرارية والتغيير، إذ سعت الدولة الجزائرية للحفاظ على سيادتها على الموارد الطاقوية، لكنها واجهت تحديات كبيرة بسبب تقلبات السوق العالمي واعتماد الاقتصاد على النفط كركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، مما أدى إلى تأثير السياسة النفطية بشكل واضح على الاقتصاد الكلي، حيث جعلت النمو الاقتصادي والإيرادات العامة مرتبطين بأسعار النفط، مما زاد من هشاشة الاقتصاد أمام الأزمات الخارجية ورغم الجهود

المبذولة لتنويع الاقتصاد الوطني والبحث عن مصادر جديدة للدخل، إلا أنه لا يزال تحقيق الاستقرار يتطلب إصلاحات أعمق وتوجها آخر نحو بدائل مستدامة .

خـــاتمة

نستخلص من خلال ما تم دراسته في مذكرتنا التي كانت بعنوان " السياسة النفطية في الجزائر 1971-1986م، ما يلي:

- كان الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال سنة 1962 يعاني من ضعف شامل في مختلف قطاعاته نتيجة الإرث الاستعماري، حيث سيطرت الشركات الأجنبية، خصوصًا الفرنسية، على القطاع الصناعي وقطاع المحروقات تحديدًا، بينما افتقر الاقتصاد الوطني إلى رأس المال والخبرة.

- عرفت السوق النفطية خلال الفترة المدروسة تقلبات حادة في الأسعار، مما أثر بشكل مباشر على مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر، التي اعتمدت بشكل كبير على عائدات النفط.

- شكّلت أزمة 1986 نقطة تحول هامة في السياسة الاقتصادية، حيث تبنت الجزائر سلسلة من الإصلاحات تهدف إلى تنشيط الاقتصاد الوطني، شملت السياسة النقدية والمالية، والتحول نحو اقتصاد السوق، واعتماد سياسة الخوصصة.

- تسعى الحكومة الجزائرية، من خلال مراجعة سياستها الاقتصادية، إلى تحقيق النمو وتقليص التبعية لعائدات النفط، عبر تنويع مصادر الدخل الوطني، من خلال دعم قطاعات بديلة كالفلاحة، الصناعة، والسياحة.

- رغم محاولات الدولة الحفاظ على سيادتها على الموارد الطاقوية، إلا أن الاعتماد الكبير على النفط جعل الاقتصاد الجزائري هشًا أمام تقلبات السوق العالمية، وهو ما أظهر الحاجة الملحة إلى إصلاحات هيكلية أعمق، وإستراتيجية تنموية تركز على بدائل مستدامة تضمن استقرار الاقتصاد الوطني على المدى الطويل.

قائمة الملاحق

ملحق رقم 01: الإنتاج الجزائري للمحروقات من 1962-1984م[1]

السنوات	غاز طبيعي	غاز البترول	منتوجات	بترول خام
1962	300	-	-	22.800
1969	2600	100	2.200	50.000
1974	5500	380	5.000	52000
1979	20.000	1000	600	63000
1984	30.000	3500	21.000	52.000

[1]- ساعد محمد، مرجع سابق، ص16.

بيبليوغرافيا

الدراســـــة

بيبليوغرافيا الدراسة:

أولا: الكتب

1. أمحمد نسرين، الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية، رسالة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، 2004-2005م.
2. بوحنية، قوي، الاقتصاد الريعي في الجزائر، دار القصبة، الجزائر، 2006.
3. البراوي راشد ، حرب البترول في الشرق الأوسط، ط4، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1953.
4. روبير ميرل، مذكرات أحمد بن بلة، تر: عفيف لخضر، ط3، منشورات الآداب، بيروت، 1981م
5. بن البشير سعد العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978م، ط1، قصر الكتاب، البليدة، 1997م.
6. صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، ط9، مكتبة عين الشمس، مصر، 2003م.
7. كاشير عبد القادر ، نحو تنظيم اقتصادي دولي جديد من منظور الدول النامية، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م.
8. بن شنهو عبد اللطيف ، الجزائر اليوم بلد ناجح، (د.ط)، (د.د.ن) .
9. عجة الجيلالي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار الأنشطة العادية وقطاع المحروقات، دار صادر للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ت.ن)،
10. حميدوش علي ، زهير بوعكريف، تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر – تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الاستراتيجية- .
11. لزعر محمد أمين ، سياسات التنويع الاقتصادي، تجارب دولية وعربية، المعهد العربي التخطيط، 2014م.
12. منصوري كمال، التحول الاقتصادي في الجزائر، 2009.
13. موري سمية، بلحاج فراجي، أثر التذبذب في اسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر – مقاربة تحليلية وقياسية -، جامعة بشار، الجزائر.
14. عدون ناصر دادي ، الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001م، ص201.

15. يوسف خليفة اليوسف، الاقتصاد السياسي للنفط رؤية عربية لتطوراته، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015 .

ثانيا: محاضرات

16. مخلفي أمينة ، **مدخل الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)**، محاضرات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014م

17. ركاش جهيدة ، **محاضرات في السياسات الاقتصادية في الجزائر**، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018-2019م .

18. ساعد محمد، **محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2017-2018م.

19. شليغم سعاد، **مطبوعة مقياس السياسات الاقتصادية في الجزائر**، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم تنظيم وعمل، الجزائر، 2022-2023م.

ثالثا: المجلات

20. بن دخيس عبد الكريم، " أي مستقبل للنفط في الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمات المالية المتتالية؟"، مجلة البشائر الاقتصادية، مج04، ع02، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2018/09/13م.

21. بن سماعين حياة، زايدي حسيبة، "مكانة الصناعة البترولية وقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري"، مج01،ع09، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي

22. بن عبد الله فاطمة،" تاثير أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، مجلة الاقتصاد الجزائري، ع7، 2010.

23. بوقصة إيمان، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية"، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الونشريسي، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، مارس 2018م، تيسمسيلت، الجزائر.

24. ناصر جمعة ، "الاقتصاد الجزائري في ظل تذبذب أسعار النفط"، مجلة العلوم الاقتصادية،ع9، 2015.
25. ضيف أحمد، عزوز أحمد، "واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مج14، ع19، 2018.
26. هني عامر ، " قراءة في مخططات التنمية بالجزائر 1967-2014م"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 04.
27. هلال عبد السلام ، " أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2015م"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، جامعة جامعة زيان عاشور، الجلفة.
28. بن الشيخ عصام ، " قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971م دراسة للسياق والمضامين والدلالات"، مجلة وفاق السياسة والقانون،ع6 جانفي، 2012م.
29. حركاتي فاتح ، " دور قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر"، مج32،ع2، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 2018م .
30. لمطوش لطيفة ، بوادر فاطيمة، " أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية خلال الفترة 1965-2016م "-، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 02، عدد07، 2018م.
31. ملاحي رقية، خوصة مصطفى، حجار آسية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مج4، ع8، مجلة المالية والأسواق، 2018م.
32. العقون نادية ، أسماء مخاليف، " تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على معدل النمو الاقتصادي في الجزائري دراسة تحليلة قياسية للفترة 1986-2017م"، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، عدد 01، سبتمبر، 2018م.
33. ناصري مروة، ساطور رشيد، " دراسة العلاقات السببية بين تذبذبات أسعار النفط وبعض المتغيرات الكلية حالة الجزائر للفترة 1970-2014م"، ع18، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 2، جوان 2018م، ص234-235.

34. بن جميل هناء ، تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على تحقيق أهداف السياسة النقدية خلال الفترة 1990-2014م، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، ع 19، بسكرة الجزائر، جوان 2016م.

رابعا: الرسائل الجامعية

35. لوعيل بلال ، دور ارتفاع أسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية البينية مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2013-2014.

36. نويصر بلقاسم ، التنمية والتغيير في نسق القيم الاجتماعية- دراسة سيسيولوجية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف-، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011م.

37. بوعبدلي ياسين، البدائل التنموية في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات – الطاقات المتجددة بديلا-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2017-2018م

38. حاج قويدر عبد الهادي، الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009م- دراسة تحليلية-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2011-2012م.

39. زرنوح يسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تقييمية، رسالة ماجستير، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006م.

40. زمال وهيبة، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي) – دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017-2018م.

41. شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي – دراسة حالة الاقتصاد الجزائري- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011-2012م.

42. طروبيا نـدير، دراسـة تـأثير تغيـرات أسـعار الـنفط علـى النمـو الاقتصـادي الجزائـري (1971–2006م)، مـذكرة تخـرج لنيـل شـهادة الماجسـتير فـي العلـوم الاقتصـادية، تخصـص اقتصـاد الإدمـاج الجهـوي، كليـة العلـوم الاقتصـادية، علـوم التسـيير والعلـوم التجارية، جامعة وهران، 2009–2010م.
43. العربي العربي، أهمية النفط والغاز في العلاقات الجزائرية الأوروبية 1956–2013م، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 03، 1435–1436هـ/2014–2015م.
44. عياشي صالح، أثر تغيرات أسعار النفط العالمية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري 2010–2020م، رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد نقدي بنكي، 2012.
45. قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2008–2009م
46. مانع سها، أثر تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، شعبة علوم تسيير، تخصص إدارة مصرفية، جامعة الجزائر3، 2018–2019م.
47. درواسي مسعود ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990–2004م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005–2006م.
48. موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2014–2015م.

49. بوفليح نبيل ، دور صناديق الثورة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، الواقع مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011م
50. هيشور أحمد، قانون المحروقات في الجزائر (بين هاجس السيادة وجلب الاستثمار)، مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير، قانون الأعمال، جامعة سعيدة، 2012م .

خامسا: مواقع إلكترونية

51. مراد مولاي الحاج، واقع مصير السياسة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر المستقلة، تم التصفح من الموقع الإلكتروني التالي: http// www. Univ- chlef.dz/eds/ wp-content/uploads.على الساعة 17:53 يوم 2025/04/25.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنـــــــــــــــــوان	الصفحة
الشكر والتقدير	/
الإهداء	/
مقدمة	**10-7**
الفصل الأول: السياق التاريخي والسياسي للسياسة النفطية الجزائرية	
تمهيد	12
أولا: لمحة تاريخية عن قطاع البترول في الجزائر	12
1. اكتشاف البترول في الجزائر	12
2. تأسيس الشركة الوطنية سونطراك	14
3. دور شركة سونطراك في تطوير القطاع	16
ثانيا: الإصلاحات والتوجهات الاقتصادية 1971-1980م	18
1. تأميم المحروقات 1971م ومبررات تأميمها	18
2. تأثير التأميم على الاقتصاد الوطني	22
خلاصة الفصل	25
الفصل الثاني: انعكاسات السياسة النفطية على الاقتصاد الجزائري	
تمهيد	27
أولا: الطفرة النفطية 1973-1980م	27
1. ارتفاع أسعار النفط وتأثيره على التنمية	27
2. الاستثمارات الحكومية والمشاريع التنموية	30
ثانيا: الأزمة النفطية وانعكاساتها 1980-1986م	34
1. انهيار الأسعار وأثره على الاقتصاد	34
2. محاولات التكيف مع الأزمة	40
خلاصة الفصل	43

الفصل الثالث: السياسة النفطية ين الاستمرارية والتحديات	
تمهيد	46
أولا: التوجهات الجديدة بعد أزمة 1986م	46
1. إعادة النظر في السياسة الاقتصادية	46
2. أهداف إعادة النظر في السياسة الاقتصادية	50
3. البحث عن تنوع مصادر الدخل	51
ثانيا: تقييم السياسة النفطية من الفترة 1971-1986م	53
1. مزايا وسلبيات السياسة النفطية 1971-1986م	53
2. تأثير السياسة النفطية على الاقتصاد الكلي	56
خلاصة الفصل	58
خاتمة	59
قائمة الملاحق	61
قائمة المصادر والمراجع	63

الملخص

السياسة النفطية هي مجموعة من الخطط و الاجراءات التي تتبعها الدول و الشركات لتنظيم قطاع النفط بهدف تحقيق التنمية المستدامة و تعزيز الاقتصاد الوطني ، و قد استهلت الجزائر هذه المرحلة بتأميم المحروقات في 24فيفري1971 في خطوة سيادية تهدف الى استرجاع السيادة على مواردها الطبيعية لتعزيز دور الدولة في قطاع الطاقة ، هذه المرحلة من 1971الى1986 تميزت في السبعينيات بطفرة نفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط مما أدى الى زيادة العائدات لاستخدامها في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية ، الا أن الاعتماد المفرط على الريع البترولي جعل الاقتصاد الوطني هشا أمام تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية ، حيث جاءت أزمة 1986 و التي شهدت انخفاض حاد في أسعار النفط والتي كشفت عن تحديات كبيرة للاقتصاد الوطني ، مما فرض على الدولة اعادة النظر في سياساها الاقتصادية و تنويع مصادر الدخل.

الكلمات المفتاحية: السياسة النفطية، المحروقات، تأميم المحروقات، الاقتصاد الوطني، الطفرة النفطية، العائدات، الأزمة الاقتصادية، التنويع الاقتصادي.

Abstract:

Oil policy is a set of plans and procedures followed by countries and companies to regulate the oil sector with the aim of achieving sustainable development and strengthening the national economy. Algeria began this phase by nationalizing hydrocarbons on February 24, 1971, in a sovereign step aimed at regaining sovereignty over its natural resources and strengthening the state's role in the energy sector. This phase, from 1971 to 1986, was characterized in the 1970s by an oil boom resulting from rising oil prices, which led to increased revenues to be used to finance economic development

projects. However, excessive reliance on oil rents made the national economy fragile in the face of price fluctuations in global markets. The 1986 crisis came, which witnessed a sharp decline in oil prices, revealing major challenges to the national economy, forcing the state to reconsider its economic policies and diversify sources of income

Key words: Oil policy, fuels, fuel nationalization, national economy, .oil boom revenues, economic crisis, economic diversification